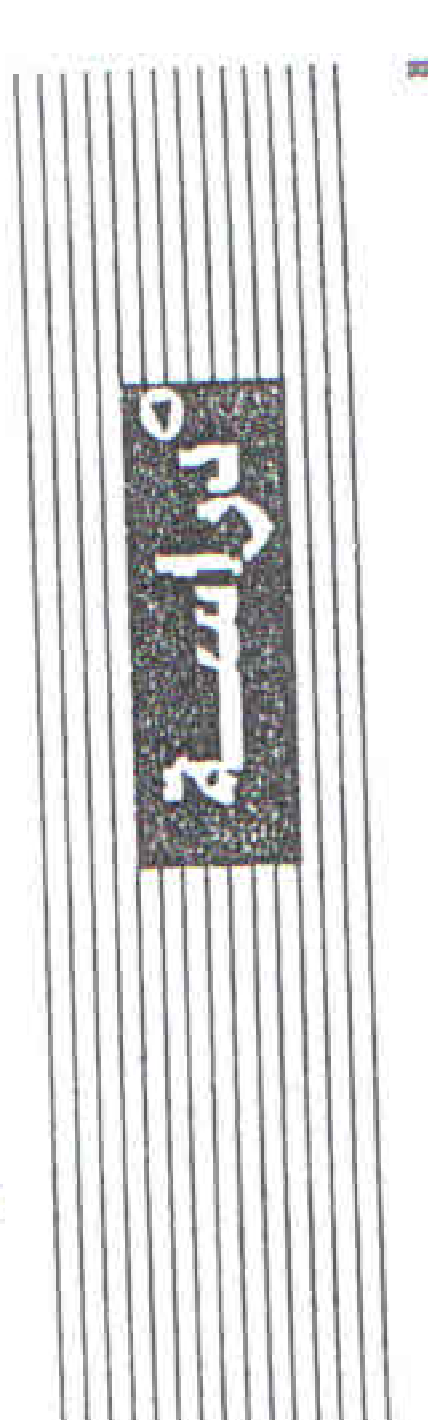
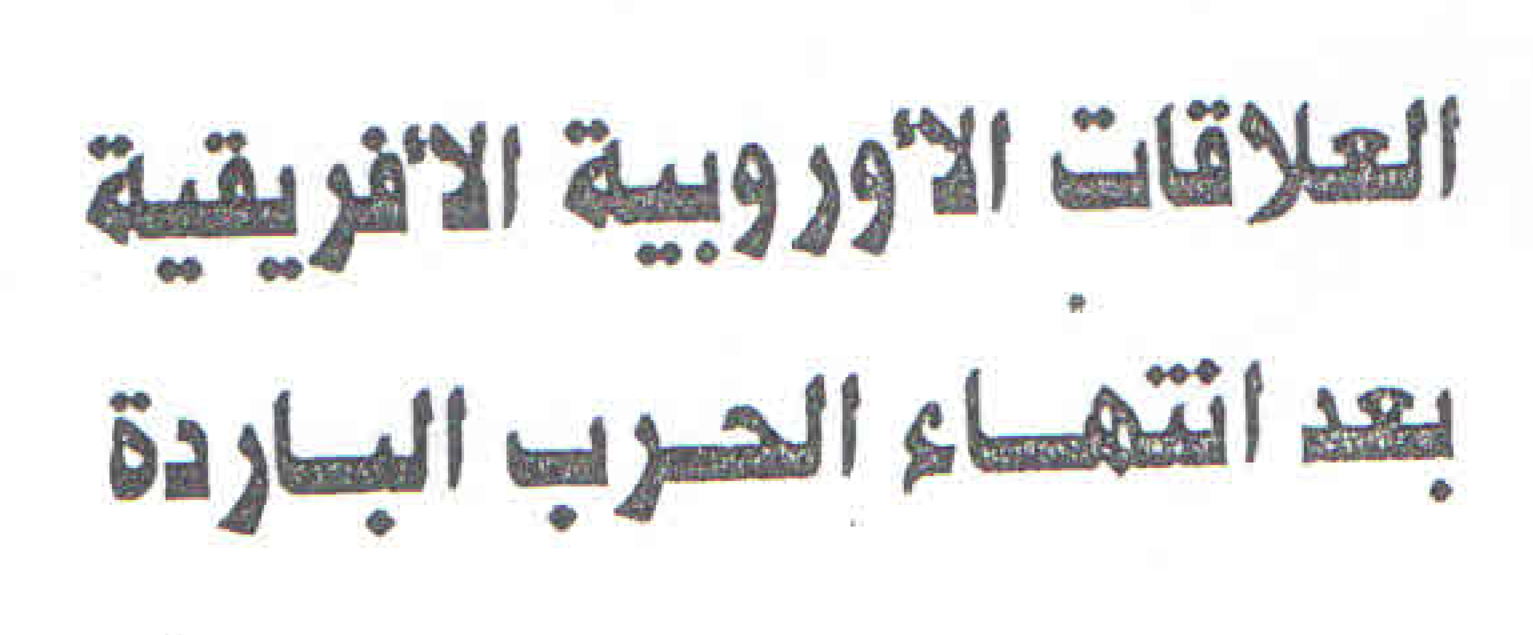




العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة

د . محمود ابو العينين

أستاذ العلوم السياسية المساعد

معهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة القاهرة

تتميز العلاقات بين أوروبا (الغربية أساسا) وأفريقيا بتشعب أطرها وشبكاتها ، وتعدد ، بل وتعقد موضوعاتها وميادينها سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الأمنية أو العسكرية ، الأمر الذى يعكس كثافة وتنوع المصالح المتبادلة بين الطرفين من جهة، كما يعكس من جهة أخرى أهمية المراجعة المستمرة لهذه العلاقات ، خاصة على ضوء متغيرات مابعد انتهاء الحرب الباردة ، التى أثرت ، وستظل تؤثر، على كافة المناطق والأقاليم فى العالم، وخاصة على القارة الأفريقية.

ومع التطورات السريعة والمتلاحقة فى التفاعلات بين الاقليمين الكبيرين، تسعى هذه الدراسة للإجابة على عدة تساؤلات ، أولها يتعلق بطبيعة العلاقات بين الطرفين ، بعد مرور عقد واحد تقريبا على انتهاء الحرب الباردة ، بمعنى هل يشير نمط العلاقات الحالى لانتهاء عصر تهميش وإهمال أفريقيا وهو العصر الذى ساد منذ بداية التسعينيات؟ وهل يسعى الطرفان لايجاد مدخل ملائم لدمج أفريقيا فى النظام العالمى الجديد؟ وهل يمكن تحقيق ذلك فى ظل علاقات بين اقليمين غير متكافئين تماما؟ والسؤال الآخر يتعلق بالمستقبل ، ويدور حول نظام الشراكة الاستراتيجية المقرر مناقشته فى القمة الأوروبية - الأفريقية التى تستضيفها القاهرة (٣ - ٤ أبريل الحالى) ، والسؤال هو : هل يمكن إقامة منظومة من القواعد العادلة التى تحكم العلاقات المستقبلية بين أوروبا بالذات ، وأفريقيا ، وما هى الضمانات ، خاصة أنه لم يمض على تحقيق الاستقلال بين الاستعمار الأوربى سوى أربعين عاما، أو عشرين عاما بالكاد على تمام الاستقلال؟ (١).

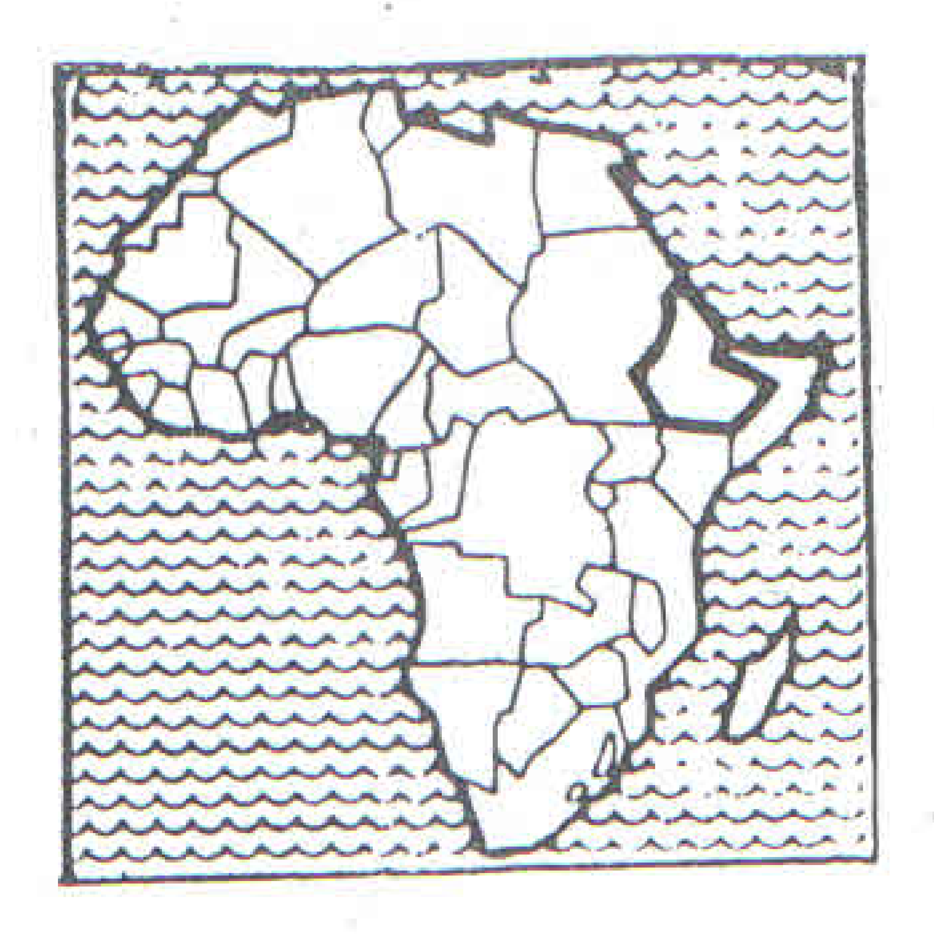
تلك التساؤلات تمثل المحاور الرئيسية لهذه الدراسة (٢)

١- يعتبر عام ١٩٦٠ عاما للاستقلال الأفريقى، بينما كان تمام الاستقلال من أوروبا مواكبا لاستقلال زيمبابوى ١٩٧٩/ ١٩٨٠.

٢- تدخل هذه الدراسة وتساؤلاتها فى سياق دراسة العلاقات بين المناطق والأقاليم والتى رصد البعض فى إطار تحليلها مدرستان : إحداهما (المدرسة الأرثوذكسية أو التقليدية) والتى تنظر لأفريقيا كنظام اقليمى قارى يحتوى عددا من الدول المتساوية فى السيادة مع بعضها ومع غيرها خاصة بعد تصفية الاستعمار وتمتلك هياكل وأدوات لتنسيق سياستها الخاصة بشكل جماعى مع المجموعات الأخرى فى العالم، وتنظر للتدخلات الأجنبية على أنها ذات طبيعة استراتيجية ودبلوماسية أساسا وأن التعاون والصراع مع الغير يمثل استجابة للتهديدات الخارجية. ويتوقع هؤلاء - مستقبلا - مزيدا من الإندماج الإقليمى الأفريقى ومزيدا من الاندماج فى النظام العالمى.

أما المدرسة الأخرى (الراديكالية) فتبنى فروضها أساسا على نظرية التبعية حيث ترى أن أفريقيا كنظام اقليمى فرعى لها علاقات غير متكافئة مع الغير وأنها تتكون من فاعلين غير متساوين لا مع بعضهم ولا مع الغير وينقصهم الاستقلال الحقيقى حتى يستطيعوا تقرير مستقبلهم السياسى والاقتصادى سواء كفرادى أو جماعات.

=





حيث سنعرض أولا للمحددات الرئيسية التى تحكم العلاقات، وهى تمثل البيئة الحاكمة والمؤثرة ، ونعرض ثانيا، لشبكات وأطر العلاقات المتبادلة ومناطق الاهتمام الأساسية ، وثالثا ميادين العلاقات الرئيسية وأهم الفاعلين ، وأخيرا مستقبل الشراكة الأوربية الافريقية.

أولا : المحددات الرئيسية للعلاقات :

يتحكم عدد من العوامل الرئيسية فى العلاقات الأوروبية – الأفريقية ، أهمها الميراث التاريخى الذى يغذى مشاعر الخوف والإحساس بعدم التكافؤ ، وكذلك البعد الجغرافى الذى يعمل فى الاتجاهين: نحو مزيد من التعاون ، ومزيد من الخوف المتبادل، ثم البعد الثقافى ، الذى يربط بين الطرفين، هذا فضلا عن النظام العالمى الجديد ، الذى يمثل أهم متغيرات ما بعد الحرب الباردة، ويرتب على نحو معين دور الاقليمين فى هذا النظام ، كما يحدد نمط التفاعلات الدولية، بين الدول والاقاليم عامة ويضع قواعد للعلاقات الدولية، فى سبيل تحقيق ما يعرف بالعولمة، أو بعبارة أخرى ، الوصول الى عالم اكثر تماسكا واندماجا .

وفيما يلى تفصيل لهذه المحددات الرئيسية:

(١) الميراث التاريخى "كابوس الاستعمار" :

يحمل الميراث التاريخى بين أوروبا وأفريقيا الكثير من

= وينظر أصحاب هذه المدرسة العلاقة مع الغير (خاصة التدخلات الأجنبية) على أنها انعكاس لعوامل هيكلية من التخلف والتبعية، وانعكاس أيضا لوضعية أفريقيا فى النظام وتقسيم العمل الدوليين، ومن ثم فالتعاون مع الغير فى مثل هذه الظروف ليس أكثر من مطلب قارى لتحسين الوضع التفاوضى للقادة الأفارقة الذين يواجهون تصاعدا فى ضغوط ناخبيهم والضغوط الخارجية. كما يفترض هؤلاء أن الروابط مع العالم الخارجى تميل لتعزيز اعتماد أفريقيا على العالم اكثر مما تدفع نحو تنمية الاعتماد الأفريقى المتبادل ومن ثم سيشهد المستقبل مزيدا من الصراعات الداخلية فى أفريقيا ومزيدا من التبعية وعدم العدالة مع الخارج. انظر بصفة خاصة :

Timothy M. Shaw, "Africa", in Verner J. Feld & Gavim Baya (eds.), Comparative Regional Systems (New York, Oxford: Pergamon Press, 1980), pp. 355-358.

وانظر بصفة عامة حول العلاقات بين النظم الفرعية :

Lowis J. Cantori & Steven L. Spiegel, The International Politics of Regions: A Comparative Approach (Englewood Cliffs, NJ, Prentice Hall, 1970).

وحول منظور الاعتماد المتبادل والتبعية انظر :

Amadu Sesay, Africa & Europe: From Partition to Interdependence? (London: Croom Helm, 1986).

الدلالات والمضامين التى تؤثر حتما ، فى علاقات الجانبين على نحو سلبى . ولا تنسى ذاكرة الجانب الأفريقى ، تحديدا لا تنسى الأوروبيين فى عدة مناسبات :

المناسبة الأولى ، الحملات الصليبية التى بدأت فى أواخر القرن الحادى عشر واستمرت لنحو ١٧٥ عاما، واستهدفت أساسا العالم الاسلامى بعامة، وطالت بعض البلاد العربية الأفريقية بشكل مباشر. والمناسبة الثانية كانت متمثلة فى حركة الكشوف الجغرافية ، منذ أواسط القرن الـ ١٥ الى اواسط القرن الـ ١٦)، حيث خرجت القوى الأوروبية بإمكاناتها المقنعة تبحث عن عوامل جديدة فى حركة تاريخية هامة، كانت إحدى نتائجها اكتشاف الطريق البحرى المتواصل من أوروبا الغربية، حول أفريقيا، الى الهند ، من قبل اسطول فاسكو ديجاما .

لقد كان ذلك مقدمة – فى الواقع – لسيطرة الأوساط الأوربية والرأسمال التجارى وضربة للعلاقات التجارية القائمة منذ قرون فى افريقيا الشمالية الشرقية والبحر الأحمر وجنوب أسيا . والمناسبة الثالثة"، وكانت هى الأخطر ، تمثلت فى الموجة الاستعمارية الأوربية ، حيث سيطرة قوى الاستعمار الأوربى على قارة أفريقيا بكاملها تقريبا فى القرن التاسع عشر ، وخاصة بعد مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ ، وحيثما تجمعت نذر الحرب العالمية الأولى، كانت كل أقاليم القارة الأفريقية تقريبا ترزح تحت براثن الاستعمار الأوربى البغيض ، وقد ظل هذا الكابوس جاثما الى أن لاح عصر التحرر الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين، حيث حصلت أقاليم افريقيا على استقلالها بعد كفاح مرير ، تبوأ الأفارقة على أثره مقاليد الحكم فى بلادهم المستقلة، وانطوت تدريجيا صفحة الاستعمار الأوربى بشكله التقليدى ، وأصبح مرحلة تاريخية لا ينبغى لها أن تعود (*).

وفيما بين عامى ١٩٥٧ – ١٩٦٣ ، أى فيما بين توقيع معاهد روما المنشئة للسوق الأوربية المشتركة ، وتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية ، كانت العلاقات الاوربية الأفريقية تمر بمرحلة انتقالية جديدة ، تميزت بأنها كانت من جانب واحد . فإبان توقيع معاهدة روما كانت الدول الأفريقية ، جنوب الصحراء، مازالت ترزح تحت نير الإستعمار ، باستثناء غانا التى استقلت فى نفس العام . ومع هذا ، انطوت المعاهدة، المشار اليها، على بند يسمح بقيام ارتباط من نوع خاص بين الجماعة وأقاليم دولها فيما وراء البحار (OCTs) ، الأمر الذى سمح بتأسيس قناة مشتركة للتجارة والمساعدات ، خاصة من خلال بنك التنمية الأوربى الذى تأسس عام ١٩٥٨ ، وقد استفادت فرنسا وأقاليمها، التى تمثل الجزء الأعظم من الـ OCTs ، وذلك اكثر من غيرها من الدول الست الموقعة على اتفاقية روما، بل إن السماح بتمرير هذه الروابط المتميزة من خلال المعاهدة كان بمثابة ثمن – فى واقع الأمر – لتوقيع فرنسا على معاهدة روما(٣).

ومع ذلك ، ظلت المخاوف قائمة، وظل الجدل مستمرا منذ الستينيات حول ما اذا كانت الأورو – أفريقية والروابط الاقتصادية والعسكرية والثقافية التى أبقتها الدول الأوربية مع أفريقيا بعد رحيلها، تمثل استعمارا جديدا للقارة Co-lonialism . وقد انعكست هذه النظرة على السياسات الأفريقية ، وعلى مستويات مختلفة ، سواء فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أو خطب الرؤساء الأفارقة فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى (١٩٦٣) الذى أنشأ المنظمة وهو الأمر الذى رفع الشعار ليكون مبدأ من المبادئ التى تحكم العلاقات بين الدول الأفريقية وغيرها . فديباجة الميثاق تدعو الدول الأفريقية وتؤكد أن عليها أن "تحتفظ بكل قوة الاستقلال الذى حصلت عليه بعناء، وكذلك السيادة والوحدة الاقليمية للدول الافريقية .. وأن تقاوم الاستعمار الجديد بكل صوره". وعلى مستوى أخر، كانت أغلبية البلدان الافريقية تؤمن بأن مقاومة الاستعمار الجديد يمثل بندا رئيسيا فى الايديولوجية السياسية لافريقيا ، وأن الاستقلال الذى تحقق لا يعدو مجرد قناع يخفى استمرارية السيطرة من قبل هذا الشكل من اشكال الاستعمار، خاصة فى ظل الروابط التى تربط بين فرنسا ومستعمراتها السابقة فى أفريقيا واتفاقيات الارتباط مع الجماعة الاوربية. وقد ظل الرئيس سيكوتورى (غينيا) ينظر لاتفاقيات الإرتباط مع ما كان يعرف بالجماعة الاقتصادية الأوربية ، على أنها نوع من الاستعمار الجديد ، وقاوم رئيس وزراء نيجيريا السابق "تافاوابااليوا" هذه الاتفاقيات من زاوية عدم مشروعيتها فى القانون الدولى وخاصة على ضوء اتفاقيات الـ CATT، هذا اضافة لنكروما (رئيس غانا الأسبق الذى قاوم الاستعمار الجديد ، المتمثل فى تجزئة القارة الى أقاليم صغيرة لا تقوى على

(*) انظر حول دور الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا :
د. فوزى درويش، التقسيم الأوروبى لأفريقيا (القاهرة : ١٩٩٠).
د. حورية توفيق مجاهد، الاستعمار كظاهرة عالمية : حول الاستعمار والامبريالية والتبعية (القاهرة : عالم الكتب، ١٩٨٥).
د. السيد رجب حراز، محاضرات فى تاريخ أفريقيا الحديث، (القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٨٠).
د. شوقى عطا الله الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١).
٣– وحول تطور روابط التعاون بين دول أوروبا الغربية وأفريقيا انظر : Tom, Gloser, "EEC-ACP Cooperation: The Historical Perspective", The Courier (Brussels-Belgium), No. 120, March-April 1990, p. 24.

البقاء ولا مفر لها من الاعتماد على الدول الاستعمارية القديمة (٤).

وبالرغم من شيوع المخاوف الافريقية حيال الارتباط بالقوى الاستعمارية السابقة، سواء بشكل ثنائي ، أو جماعي في ظل اتفاقيات الارتباط أو اتفاقية ياوندي فيما بين عامي ٦٣ - ١٩٧٣ ثم لومي فيما بعد ، فإن العمل قد جرى منذ الستينيات - في واقع الأمر - على دعم الروابط وتثبيتها بين فرنسا والدول المرتبطة بها في افريقيا من جهة، كما جرى كذلك على مبدأ مراجعة شروط اتفاقيات الارتباط الجماعي لتحقيق قدر من العدالة، وهو ما أفضى في النهاية لغلبة الاتجاه المصلحي "البراجماتي" والاندفاع نحو قبول الدول الافريقية للتعاون مع أوروبا ، بالذات في الأطر الجماعية خصوصا تحت وطأة الأزمة الاقتصادية في افريقيا والتي دفعت الكثيرين حتى الدول الثورية في ذلك الوقت ، كأنجولا وموزمبيق ، للانضمام لاتفاقيات لومي عام ١٩٨٥، واتسع الاقبال من الجانب الأفريقي على الاشتراك في هذا الاطار الجماعي من العلاقات ، حتى بلغت عدد الدول الافريقية المنضمة له نحو سبعة وأربعين دولة مع نهاية التسعينيات وكانت لا تتعدى ٣٧ عند التوقيع على لومي الأولى في منتصف السبعينيات (٥)، بل كانت كل دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى لا تتجاوز ١٨ دولة عند التوقيع على ياوندي الأولى عام ١٩٦٤، و١٩ دولة عند التوقيع على ياوندي الثانية عام ١٩٧١ .

(٢) *البعد الجغرافي والثقافي* :

يمثل البعد الجغرافي ، أو القرب الجغرافي في واقع الأمر ، أحد المحددات الهامة في العلاقات الأوربية الافريقية. لكن هذا القرب الجغرافي قد يعمل في اتجاهين متناقضين ، الاتجاه الأول ايجابي ، حيث يمثل التقارب الجغرافي ميزة لاشك فيها لصالح التعاون والتفاعل الاقتصادي والثقافي بين الجانبين ، ربما أكثر مما هي عليه علاقات الطرفين بالنسبة للأقاليم الأخرى ، كالأمريكيين أو شرق أسيا ، أو الأوراسيا. فالبحر المتوسط، الذي لا يزيد عرضه عن ١٤ ميلا بحريا في أضيق النقاط، كما هو الحال في مضيق جبل طارق ، أو حتى في المناطق بين ايطاليا وتونس ، لم يكن أبدا حاجزا بين الطرفين ، ومن ثم كان التفاعل واردا دائما ، بل من الممكن القول أن هذا القرب الجغرافي يجعل البعض، من كلا الجانبين يتصور ، أو قد يرى أن من حقه الوصول للجانب الآخر دون عوائق .

والاتجاه الثاني قد يكون سلبيا، حين يمثل القرب الجغرافي عاملا مثيرا للمخاوف والشكوك ، خاصة من الجانب الافريقي ، الذي تصادف أنه يمثل الجانب الأضعف في العلاقة بحكم توازن القوى ، خاصة في مراحل التاريخ الحديث والمعاصر ، كما أنه يمثل الجانب المتخلف بالنسبة للشمال المتقدم . وبرغم أهمية الاعتبارات الجغرافية في حركة الكتل الدولية الآن ، إذ تميل عموما الى التوسع جغرافيا ، ولا يستثنى الاتحاد الاوروبي من ذلك ، فسيظل الحذر قائما، من وجهة النظر السياسية ، تجاه المزيد من الاندماج بين الجانبين .

اما فيما يتعلق بالثقافة ، فلاشك أن الاعتبارات الثقافية لها جاذبيتها في التفاعلات الدولية، خاصة بين الدول والأقاليم . صحيح أن كلا الاقليمين ، أوروبا وأفريقيا يتميز بالتعددية الثقافية ، سواء اللغوية أو الدينية أو حتى العادات والتقاليد والنظم القانونية .. الخ ، لكن المائة وعشرين سنة الأخيرة قد خلفت في أفريقيا نفوذا ثقافيا أوربيا يعتد به ، وبصفة خاصة لصالح الثقافات الفرنسية والانجليزية والبرتغالية ، وعلى حساب الثقافات الأصلية كالعربية الاسلامية، والثقافات الأفريقية الأخرى في افريقيا جنوب الصحراء.

ويوجد الآن في افريقيا نحو ٢٠ دولة متحدثة بالفرنسية ، ونحو ١٩ دولة متحدثة بالانجليزية ، وعدد قليل يتحدث البرتغالية ، هذا الى جانب ١٠ دول تتحدث العربية ، اضافة للصحراء الغربية . ثم هناك لغات افريقية أخرى كالسواحلية والصومالية والبهاوسا وغيرها (٦).

4- James Mayall, "The Implications for Africa of the Enlarged European Economic Community", in Timothy M. Shown & Kenneth A. Heard (eds.), The Politics of Africa: Dependence & Development (London: Longman Group Limited, 1979), pp. 285-287.

5- Idem., see also, Tom Gloser, op.cit., p. 24.

٦- د. محمود أبو العينين، المحددات العالمية لعلاقات العرب الثقافية مع أفريقيا: في جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، العلاقات العربية الأفريقية (القاهرة : جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ١٩٩٨)، ص ص ٣٠٤-٣٠٦.

ولنفس المؤلف، مستقبل الإقليمية في أفريقيا في ظل العولمة، بحث ألقى في ندوة العولمة وأثرها على أفريقيا، والتي نظمها معهد البحوث والدراسات الأفريقية بتاريخ ١٧/٣/١٩٩٩.

وانظر كذلك : Ali A. Mazroui, "Africa and Other Civilizations Conquest and Counter Conquest", in John W. Harbeson & Donald Rothchild, Africa in World Politics: Post Cold War Challenges (U.S.A.: Westview Press, 1995).

وكذلك لنفس المؤلف :

= Mazroui, "The Imperial Culture of North-South Relations, The Case of Islam and

كما انتشر الدين المسيحى ، على مذاهبه المختلفة فى افريقيا ، مما رفع عدد المسيحيين فى القارة الى نحو ٢٢٧ مليون نسمة من جملة عدد السكان الذين يبلغون أكثر من ٧٠٠ مليون. وعلى الرغم من أن الاسلام دين يمثل الاغلبية فى القارة ، فإن المسيحية أصبح لها اتباعها المعتبرون خاصة بعد حركة التبشير الأوروبية ، وبالذات فى الفترة الاستعمارية ، حيث يمثل المسيحيون الكاثوليك حوالى نصف عدد المسيحيين فى القارة ، بينما يمثل البروتستانت والأرثوذكس وغيرهم النسبة الباقية (٧).

وبوجه عام ، يعمل هذا النفوذ الثقافى الأوربى لصالح التقارب بين الجانبين ، وهو يشكل قاعدة صلبة للتفاعلات على المستويات الأخرى ، سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ، وان كانت الولايات المتحدة قد دخلت حلبة المنافسة فى هذا الميدان مؤخرا.

(٣) النظام العالمى الجديد :

عكست العلاقات الأوربية الأفريقية المتغيرات التى كانت تطرأ على النظم الدولية فى القرنين الأخيرين ، وكان مصير أفريقيا يتحول على نحو شامل تقريبا على أثر هذه التغيرات. ويكفى هنا أن نشير الى مناسبتين لهما دلالة فى هذا الصدد. الأولى ، أنه فى ظل النظام الدولى الذى أقيم فى أوروبا ، بعد الحروب النابليونية ، وعلى أثر "التحالف المقدس" أو "الوفاق الأوربى" Le Concert European الذى تكون منذ سبتمبر ١٨١٥ ، وأقام سلاما فى أوروبا استمر لنحو مائة عام ، تمكنت أوروبا فى ظل هذ الوضع ، من الاتفاق على تقسيم القارة الافريقية ، واحتلالها واستعمارها بعد مرحلة طويلة من الكشوف الجغرافية ، والمحاولات الفردية من قبل بعض الدول الأوربية ، فقد عقد "مؤتمر برلين" أو مؤتمر افريقيا ١٨٨٤ – ١٨٨٥ ووضع أسس التقسيم الذى مكن القوى الأوروبية – فى غضون اقل من عشرين عاما، من وضع أفريقيا كلها – تقريبا فى قبضة الاستعمار الأوربى. أما الثانية ، فقد كانت فى ظل النظام الذى أعقب الحرب العالمية الثانية، "نظام القطبية الثنائية" ، حيث تراجعت أهمية ومكانة القوى الأوربية التقليدية التى كانت تمتلك أفريقيا (خاصة انجلترا وفرنسا) وحل محلهما فى ظل النظام المشار اليه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (السابق) ، وهنا تهيأت الفرصة أمام شعوب أفريقيا فى التحرر والتخلص من الاستعمار وإخراج القوى الأوروبية من أفريقيا بشكلها التقليدى المعروف، وان كانت قد أبقت على نفوذ يعتد به فى ظل روابط متعددة مع عدد من المناطق الأفريقية.

وساعد اشتعال الحرب الباردة بين قطبى النظام حينذاك ، وانتقالها الى الساحة الافريقية ، القوى الأوروبية الغربية على دعم مراكز نفوذها التقليدى فى القارة ، مستغلة أجواء الحرب الباردة بين الشرق والغرب وسياسة احتواء المد الشيوعى فى القارة الافريقية ، وكذلك الوفاق الامريكى الأوربى الذى ارتكز فى الحقيقة على مؤتمر مونرو وتقسيم العمل بين الولايات المتحدة (فى أمريكا اللاتينية) وأوروبا (فى أفريقيا ومناطق أخرى). واستنادا لهذا المبدأ ، وهذا التقسيم الذى تم احترامه من كلا الجانبين الى حد كبير ، راعت الولايات المتحدة مصالح حلفائها الأوروبين فى مناطق نفوذهم التقليدية ، ومن ثم سمحت لهم ، بل وساندت فى واقع الأمر ، قيامهم بأدوار متزايدة فى المواقف والأزمات المختلفة فى الستينيات فصاعدا . وعلى حد قول "جورج بول" أحد مسئولى ادارة كينيدى " اعتبرت الولايات المتحدة ان القارة الافريقية مسئولية خاصة بالأوروبين ، نظير اعتراف الدول الأوربية بمسئوليتها الخاصة فى أمريكا اللاتينية " (٨).

أما فى ظل النظام العالمى الجديد، فى التسعينيات فقد نشأت بيئة جديدة أثرت على الطرفين الأوروبى والأفريقى ومن ثم على علاقاتهما سواء من حيث الشكل أو المضمون .

فعشية انتهاء الحرب الباردة ، وجد الأوروبيون (الغربيون) أنفسهم فى صف الجانب المنتصر فى الحرب ، وكان اكبر انجاز تحقق لهم يتمثل فى تفكك الاتحاد السوفيتى وانزال العلم الأحمر من الكريملين فى ديسمبر ١٩٩١ وانفتاح أوروبا الشرقية أمام غرب أوروبا فيما يشبه "التسليم" خاصة بعد تفكيك حلف وارسو المناهض، ومن ثم انتهى الخطر الأعظم بالنسبة للأوروبين الغربيين وبدأ الاعداد لمواجهة تحديات جديدة، وأولويات أخرى لها تكاليف،

= the West", in Karen Dawisha & Brace Barratt (eds.), The International Politics of Eurasia (New York, ME Sharp, 1995).

٧- انظر بشأن أوضاع المسيحيين فى القارة الأفريقية، جوزيف رامز أمين، دور الكنيسة القبطية فى أفريقيا، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ١٧٦-١٨٣.

٨- بشأن التغيرات فى النظام الدولى وتأثيرها على القارة الأفريقية، انظر لمزيد من التفاصيل : د. محمود أبو العينين، "أفريقيا والتحولات الراهنة فى النظام الدولى" فى د. عبد العظيم رمضان، مصر وأفريقيا – الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ٩٥، ١٩٩٦)، ص ٢٦١ وما بعدها. وحول تأثير "مبدأ مونرو" والذى أعلن فى ٢٣ ديسمبر ١٨٢٣، أى منذ القرن التاسع عشر، ومفاده أن الولايات المتحدة لا تقبل تدخل الدول الأوروبية فى شئون دول القارة الأمريكية، وأن الولايات المتحدة لن تتدخل فى الشئون الأوروبية، انظر : Peter Schraeder, U.S. Foreign Policy Toward Africa: Incrimentalism, Crisis & Change (London: Cambridge University Press, 1994), p. 15.

من أهمها ، اعادة بناء الاتحاد الأوروبى والاستعداد لتوحيد أوروبا كلها ، بما فى ذلك توحيد الألمانيتين وتقديم المساعدات لترسيخ عملية التحول فى دول أوروبا الشرقية، وتنظيم برنامج طوارئ ، ضخم لجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، يشمل روسيا ذاتها ، هذا فضلا عن اعادة النظر فى الترتيبات الدفاعية الأوربية على ضوء العلاقة مع الولايات المتحدة فى إطار حلف الاطلنطى .

وهذا البرنامج الضخم كان من المنتظر ، ان يتكلف مئات المليارات من الدولارات والماركات، كانت طبقا لأحد التقديرات تتراوح ما بين ١٠٠ - ١٥٠ مليار مارك سنويا أو ما بين١ - ٢ تريليون دولار فى غضون الخمس عشرة سنة التالية على انتهاء الحرب الباردة (٩).

ولعل الأرقام والتقديرات السابقة تشير الى حقيقة أصبحت ملموسة فيما بعد، وتمثلت فى تراجع أهمية أفريقيا بالنسبة للأوربيين ، سواء فيما يتعلق بمعيار الانخفاض فى المصالح الاستراتيجية أو بمعيار عدم القدرة على الاستمرار فى تقديم المساعدات الخارجية فى مجالات التنمية ، أو المجالات والأغراض الإنسانية، بمعدلات معقولة.

وعلى الجانب الأفريقى أصبحت القيم الرأسمالية والليبرالية السياسية هى القيم السائدة فيما بعد انتهاء الحرب الباردة ، واتخذتها أوروبا الجديدة شرطا لتقديم المساعدات ، فيما عرف باسم المشروطية الاقتصادية ، بمعنى الالتزام ببرامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وفقا لنظام السوق الحرة والمشروطية السياسية ، التى بدأت تطبق فى التسعينيات ، ويقصد به الضغوط من أجل التزام الحكومات الأفريقية بالحكم الديمقراطى واحترام حقوق الانسان وفقا للمعايير الغربية (١٠).

اكثر من هذا ، انسحبت موسكو من أفريقيا ، وخرجت معها دول الكتلة الاشتراكية المنهارة ، وصاحب ذلك انخفاض ، بل توقف، فى حجم المساعدات المقدمة من هذه البلدان لافريقيا تمثل اولا فى قرار جورباتشوف فى أكتوبر ١٩٩٠ بتخفيض فورى وشديد فى المساعدات الخارجية المقدمة للبلدان النامية ، بما فيها افريقيا، مالبث ان تحول الى توقف شبه كامل للمساعدات، من دول الكتلة المنهارة الى حلفائها السابقين فى القارة (حوالى نصف عدد دول القارة)، ويشمل ذلك الوقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية وانسحاب الخبراء والفنيين المنتمين لدول الكتلة الشرقية السابقة (نحو ٦٠ ألفا) (١١). وفى ظل هذا الوضع ، تفجرت الصراعات العرقية والحروب الأهلية فى موجات هائلة ، وفقدت افريقيا قدرتها على السيطرة على الأمن ومعالجة الصراعات ، كما بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها فى التسعينيات ، سواء بمعيار معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (٢٪ سنويا أوائل التسعينيات) أو بمعيار تضخم مشكلة المديونية ، التى ارتفعت تدريجيا من ٢٣٠ مليار دولار عام ١٩٨٨ الى نحو ٣١٩ مليار عام ١٩٩٨ (١٢).

كان على الأوروبين ، والأفارقة اذن أن يتحملوا مسئولياتهم المشتركة فى ظل نظام عالمى جديد، يقوده القطب الأمريكى منفردا ، ويحث فيه الخطى نحو بناء عالم جديد ، أكثر تماسكا واندماجا ، وفى ظل مشروع العولمة ، الذى يفرض على الطرفين سرعة الاعداد لبناء نظام جديد من العلاقات ، يمكن ان يلبى طلبات الجانبين ، ويساعد كل طرف على مواجهة التحديات والمخاطر الجديدة، وخاصة الهيمنة الأمريكية والمنافسة الشديدة من جانب أقطاب النظام الرأسمالى الغربى، وخصوصا من قبل الولايات المتحدة واليابان .

ولعله سيتضح من خلال الدراسة الى أى مدى كانت استجابة كل من الأوربين والافارقة لمتطلبات البيئة العالمية الجديدة ، وفى نفس الوقت ، كيف احتاطوا وأخذوا فى الاعتبار الحساسيات التاريخية والخصوصيات التى يتميز بها كل طرف ، فضلا عن "مصالحه المشروعة".

ثانيا: أطر العلاقات المتبادلة - القضايا الرئيسية ومناطق الاهتمام:

تتشكل العلاقات والروابط الأوربية - الأفريقية وفقا لأكثر من شبكة أو إطار :

١ - فهناك شبكة العلاقات الثنائية العادية أو المعتادة.

٢- وهناك شبكة العلاقات الخاصة أو المتميزة ، التى تربط بين دول "المتروبول" والدول الافريقية التى كانت تمثل مستعمراتها السابقة ، وهو الشكل الذى تطور بعد الاستقلال ، كمؤتمرات رابطة الكومنولث التى تضم دولا كانت خاضعة للتاج البريطانى ، وكذلك مؤتمرات القمة الفرنسية - الأفريقية ، والتى كانت تضم ، الى جانب فرنسا الدول الناطقة بالفرنسية وغيرها ، وتحولت الى منظمة تعرف بالفرانكفونية .

٩- حول التكاليف المرتفعة لإعادة البقاء الأوروبى، انظر :

Winrich Kuhne, "Looking South After the End of the Cold War", in: I. William Zavtman (ed.), Europe and Africa: A New Phase (London: Lynne Rienner Publishers, Inc. 1993), pp. 21-22.

١٠- د. محمود أبو العينين، أفريقيا والتحولات الراهنة فى النظام الدولى، م س ذ، ص ٢٨٤ وما بعدها.

١١- نفس المرجع السابق، ص ص ٢٧٩-٢٨٣.

١٢- نفس المرجع السابق، ص ٢٩١ وما بعدها.

٣ – ثم هناك إضافة لما سبقه إطار آخر للعلاقات الجماعية متعددة الأطراف يقوم على أساس إتفاقية لومى المتجددة التى تربط الآن ، دول الاتحاد الأوروبى (EU) مع دول القارة الافريقية ودول الكاريبى والمحيط الهادى (ACP)، وتشمل – حاليا – كل الدول الأفريقية المستقلة جنوب الصحراء .

٤ – وثمة إطار آخر للتعاون الجماعى متعدد الأطراف يتمثل فى الشراكة الأوربية المتوسطية التى تربط بين دول الاتحاد الأوربى (الخمس عشرة) ومجموعة من الدول الأفريقية (ست دول) فى الشمال الأفريقى ، ضمن مجموعة من الدول تمثل دول جنوب المتوسط (الاثنتى عشرة) المنضمة لإطار الشراكة.

٥ – الإطار الجديد ، وهو اطار الشراكة الاستراتيجية الأوربية الأفريقية ، وهو اطار جماعى شامل ، يضم كل دول الاتحاد الأوروبى وكل الدول الأفريقية ، وتظهر أولى ملامحه فى المؤتمر الأوربى الأفريقى الأول الذى ينعقد بالقاهرة (٣ – ٤ أبريل ٢٠٠٠).

وقد يكون من المفيد أن نبدى بعض الملاحظات الأولية ، بشأن شبكة العلاقات الأوروبية الافريقية ، قبل أن ندخل فى تفاصيل حول تطورالعمل من خلال حلقاتها الرئيسية . ومن أهم هذه الملاحظات :

١ – ان العلاقات والتفاعلات المتبادلة تسير فى إطار شبكة معقدة للغاية ولا نظير لها بين أفريقيا وأى إقليم آخر ، قريبا أو بعيدا .

٢ – أن كل إطار من أطر العلاقات يتميز بالتركيز على موضوعات معينة، فإطار لومى يركز على المساعدات والتنمية ، وثمة دعوة جديدة للحوار السياسى مستقبلا. والشراكة الأوربية المتوسطية تركز على الموضوعات الأمنية والسياسية بجانب الموضوعات الاقتصادية هكذا دون أن نقصد من ذلك الانفصال بين شبكات العلاقات ، أو التخصص الدقيق – إذا جاز التعبير – فى مجالات بعينها واغفال المجالات الأخرى .

٣ – أن كل إطار من هذه الأطر يؤكد على هوية متميزة ، فالفرانكفونية والكومنولث ، كل يؤكد على الهوية الثقافية أو الجيوثقافية، والشراكة المتوسطية تؤكد هوية شعوب البحر المتوسط وحضارات الحوض القديمة ومصالح أطرافه المتبادلة ، والاطار الثنائى يعكس المصالح الوطنية للدولتين محل التفاعل ، واطار لومى يعكس هوية الإمبراطورية القديمة التى كان مركزها أوروبا الغربية.

وفيما يلى ، نعرض لبعض الأطر المختارة، وقضاياها ومناطق اهتمامها وإشكالاتها الرئيسية، وهى : إطار لومى، والإطار المتوسطى، وأخيرا اطار الشراكة الإستراتيجية الأوربية الأفريقية المطروح حاليا .

(١) إطار اتفاقيات لومى :

يمثل إطار اتفاقيات لومى (عاصمة توجو) أحد أهم قنوات العلاقات – متعددة الأطراف – التى تربط بين دول الاتحاد الأوربى EU فى كيانه الاندماجى المتطور (١٣) ودول أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى ، المعروف باسم Africa - Caribbean -Pacific (ACP) والتى كانت تشكل مستعمرات أوربية سابقة (١٤).

وتعتبر اتفاقيات لومى (المتجددة) أحد ثلاثة أجيال من الروابط الجماعية – الأوروبية الأفريقية ، وتمثل الشكل الأول فيما عرف بسياسات الارتباط ، إذ سمحت معاهدة روما المنشئة للسوق الأوربية بتوقيع بعض البلدان من الـ ACP على المعاهدة المذكورة ، كما سبق أن أشرنا حيث استفادت تجاريا وكذلك من حيث المساعدات التى أقرتها الدول الست المكونة للسوق. أما الجيل الثانى، فتمثل فى اتفاقيات ياوندى ، الأولى والثانية ، فيما بين عامى ١٩٦٣ – ١٩٧٣ ، وكانت أغلبية المستفيدين الأفارقة وغيرهم من هذه الاتفاقيات من الدول الناطقة بالفرنسية . أما الجيل الثالث من هذه الروابط فيتمثل فى اتفاقيات لومى، التى انقضى منها حتى الآن ٤ اتفاقيات ، بدأت الأولى فى ٢٨ فبراير ١٩٧٥ وضمت ٤٦ دولة من دول الـ ACP ، وارتفع العدد ليبلغ نحو ٦٩ دولة موقعة على لومى الرابعة (١٩٩٥ – ٢٠٠٠) ، ومازال الحوار جاريا بين الطرفين منذ سبتمبر ١٩٩٨ حول نمط جديد من اتفاقيات مابعد لومى الرابعة.

وبوجه عام ، وفرت اتفاقيات لومى المتجددة منذ عام ١٩٧٥ ، إطارا استفادت منه الدول الأفريقية ، سواء فى النظام التجارى المعمول به ، أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية ، وقد مثلت هذه المساعدات نسبة تصل الى

١٢– تكون الاتحاد الأوروبى عبر عملية اندماجية، مازالت مستمرة، عمقا وتوسعا، حيث بدأت العملية الاندماجية بمرحلة ما كان يعرف باسم الهيئة المشتركة للفحم والصلب (١٩٥١–١٩٥٧)، مرورا بمرحلة السوق الأوروبية المشتركة ١٩٥٧–١٩٦٧، إلى مرحلة الجماعة الأوروبية EC (٦٧–١٩٧٣)، إلى الجماعة الأوروبية الموسعة، حيث انضمت انجلترا وأيرلندا والدانمارك إلى الدول الست الأولى المؤسسة، ثم انضمت اليونان (١٩٨١) والبرتغال وأسبانيا (١٩٨٦)، وجاءت المرحلة الأخيرة وهى مرحلة ما بعد ماستريخت (فبراير ١٩٩٢) حيث تكون الاتحاد الأوروبى من ١٢ دولة، وتوسع عام ١٩٩٥ ليضم ١٥ دولة، ومازالت عملية التوسع متصورة على ضوء طلبات الانضمام من قبل عديد من الدول، سواء فى وسط وشرق أوروبا أو فى حوض البحر المتوسط.

١٤– تضم دول الـ ACP الآن نحو ٧١ دولة، يقع أغلبها فى القارة الأفريقية (جنوب الصحراء) وهم ٤٨ دولة، أما الباقى ٢٥ دولة فيتوزعون بين دول البحر الكاريبى (١٥ دولة) والمحيط الهادى (٨ دول) أنظر مزيد من التفاصيل عن هذه الدول :
The Courier, No. 155, January - February 1996, pp. 4-9.

ما بين ١٠ – ١٥٪ من اجمالي المعونات المالية المتدفقة على أفريقيا السوداء، في ظل لومي الثالثة (١٥) والى حد ما لومي الرابعة . والجدول التالي رقم (١) يظهر تطور حجم المساعدات المالية ، سواء في إطار ياوندي أو لومي :

مفاوضات ما بعد لومي الرابعة وطبيعة الشراكة الجديدة:

بدأت المفاوضات بشأن نمط جديد من لومي منذ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٨ ، بين الاتحاد الأوربي بدوله الخمس عشرة ونحو ٧١ دولة من دول الـ ACP ، وذلك في ظل بيئة عالمية جديدة ، يحكمها نفوذ القطب الامريكي واصراره على الهيمنة في ظل مشروع العولمة بجوانبها ومظاهرها المختلفة ، كما تحكمها قواعد منظمة التجارة العالمية WTO وسياسات المؤسسات المالية الدولية وأهمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وفي ظل هذه البيئة يقوم الأخطبوط الأمريكي بوضع التشريعات التجارية "كقانون التجارة في مقابل الاستثمار" ، والذي يعيد الدول الأفريقية ، جنوب الصحراء الى ما يشبه وضع استعماري جديد ، كما يقوم الأخطبوط الأوربي بنفس الشئ تقريبا بالنسبة لدول الـ ACP، وهو ما يظهر خلال المفاوضات الجارية حاليا بين المجموعتين ، والمقرر أن تنتهي في سبتمبر من العام الحالي والنقاش الدائر بين الجانبين يتطور عبر مفاوضات متعددة المستويات داخل كل جانب على حدة ، وعبر المؤسسات المشتركة بين الجانبين ، حيث تقوم المفوضية الأوربية ، سواء فيما بينها وبين الدول الأعضاء في الاتحاد ، أو بينها وبين الدول الاعضاء والبرلمان الأوربي ، الذي صار له دور أساسي يستطيع من خلاله أن يكون له فيتو على ما يتم التوصل اليه من قراءات بين الجانبين وهناك جانب آخر من الحوار يتم مع المؤسسات الخاصة وأصحاب المصالح .

وعلى مستوى دول الـ ACP، هناك سكرتارية للمجموعة ، وكذلك هيكل إقليمي يقوده Billie Miller نائب رئيس وزراء باربادوس والمسئول عن الشئون الخارجية ، كما تم اختيار ست دول لتمثيل المجموعة، وهم : باربادوس عن الكاريبي ، الكاميرون عن وسط أفريقيا ، مالي عن غرب أفريقيا ناميبيا عن الجنوب الافريقي ، غينيا الجديدة (بابوا) عن دول المحيط الهادى، وأوغندا عن شرق أفريقيا .

أما المفاوضات بين المجموعتين ، فتقودها أساسا عن الجانب الأوربي المفوضية الأوربية ، وعن الجانب الآخر سفراء دول الـ ACP في بروكسل تساعدهم سكرتارية الـ ACP، فضلا عن مجموعات معينة متخصصة في قضايا وموضوعات المفاوضات ، كما أن هناك مجلس وزراء للمجموعتين ACP - EU، وهو يجتمع في دورات مختلفة لمتابعة المفاوضات (١٦).

وتجدر الإشارة ، في هذا الصدد الى أن المفوضية الأوروبية قد بادرت باصدار ما يسمى "الورقة الخضراء" Green Paper وذلك في ٢٠ نوفمبر ١٩٩٦. وتعكس الوثيقة تعكس وجهة نظر دول الاتحاد الأوربي في المخاطر المتوقعة من جراء المتغيرات السياسية والاقتصادية التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة أو المضامين المستقبلية للشراكة على ضوء هذه المتغيرات . وقد طالبت الورقة دول الـ ACP بضرورة تحسين سياساتها الداخلية وأسلوب ادارتها للاقتصاد وتحسين شروط التنمية وتهيئة المجال أمام القطاع الخاص لجذب الاستثمارات ، كما طالبت الورقة دول الـ ACP بضرورة الأخذ في الحسبان نمو الاقتصاد العالمي وتوسيع دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية ، كما طالبت الورقة بتطوير دعم الحوار السياسي بين الجانبين من أجل تحقيق مستقبل أفضل للشراكة بين دول الاتحاد ودول الـ ACP (١٧).

وقد دار نقاش طويل حول هذه الورقة، خاصة داخل مؤسسات دول الـ ACP، وخارجها ، ويمكن فيما يلي تلخيص هذا النقاش في المسائل الرئيسية فيما يلي :

* المسألة الأولى تتعلق بمعضلة أو كيفية استمرار المزايا التفضيلية لدول الـ ACP بعد عام ٢٠٠٤ ، خاصة وأن ثمة اتفاق على أن نظام المزايا التفضيلية الممنوح لهذه

١٥– د. محمود أبو العينين، إمكانيات نجاح الحل الأفريقي الموحد لأزمة المديونية في ظل المتغيرات الراهنة في النظام الدولي، بحث قدم لندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية ٥–٧ مايو ١٩٩٠، نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ص ١٤.

١٦– انظر :

The Courier, "ACP-EU Council of Ministers, Regionalism for the Next Millennium", No. 170, July-August 1998, pp. 1-7.

وانظر كذلك :

John Rovenhill, "When Weakness is Strength: The Lome IV Negotiations", in: I. William Zartman (ed.), Europe and Africa - A New Phase (London, Lynne Rienner Publishers, Inc. 1993), pp. 44-45.

١٧– انظر نص الورقة الخضراء في :

European Commission, Directorate-General, Green Paper on Relations Between the EU and ACP Countries (Internet, http://www.itcilo.it/english/actrav/telearn/global/green 4.htm.

الدول سوف يتلاشى أثره الايجابى المتبقى على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية (١٨). وتتنبأ الورقة الخضراء التى تعكس وجهة النظر الأوروبية ، بأنه سيكون من الصعب جدا الاحتفاظ بنظام تفضيلى ، خاصة بعد عام ٢٠٠٤ ، ومع ذلك فالورقة لا تقدم حلولا لكيفية تعويض دول الـ ACP عن خسائرها من ايرادات الجمارك ، أو كيفية تمكينهم من أن يكون لهم مكانة فى السوق العالمى (١٩) الأمر الذى يشير الى ان هذه المسألة ستكون أحد القضايا الرئيسية المثارة فى الترتيبات لما بعد لومى الرابعة . ومع أن لومى الرابعة المنتهية عام ٢٠٠٠ قد سمحت ببعض المزايا التفضيلية لصادرات دول الـ ACP فى الأسواق الأوربية ، فقد كان ثمة انخفاض مستمر وملحوظ فى نصيب دول الـ ACP فى الأسواق الأوروبية خلال العقدين الأخيرين ، حتى فى ظل نظام التفضيلات الخاص بدول الجماعة الأوروبية GSP.

وجدير بالاشارة ، أن المفاوضات الجارية حتى الآن تعكس وجهات نظر مختلفة بخصوص هذه المسألة ، وجهة النظر الأولى وتعكس مصالح دول الـ ACP وتتلخص فى أن نظام الأفضليات فى ظل البيئة الحالية لن يكون مجديا ، ومن ثم فلابد من منح دول الـ ACP مهلة ١٠ سنوات اخرى قبل تطبيق القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية، أما وجهة النظر الثانية فقد عبر عنها ريتشارد إيجلين Pichard Eglin مدير العلاقات الخارجية فى منظمة التجارة العالمية بقوله: " إن نظام المزايا التفضيلية لا يمكن تطبيقها على المدى البعيد اذا كانت عملية التحول الى التنافسية الحقيقية لم يتم الوفاء بها "، وأضاف "أنه ينبغى فى هذه الظروف، ترقية وتطوير التكامل الاقليمى" (٢٠) .

أما وجهة النظر الأوروبية فى هذا الصدد فتتلخص فى ضرورة تقسيم دول الـ ACP الى فئات حسب ظروفها الاقتصادية ومستويات الدخل فيها. والتعامل معها كفئات مختلفة (٢١)، الأمر الذى لا يلاقى ترحيبا فى أوساط دول الـ ACP ، فقد أعربت الدول الافريقية – وتمثل الجزء الرئيسى من دول الـ ACP ، أعربت عن موقفها فى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الأخير (٩ – ١٠ مارس ٢٠٠٠) حين دعت المنظمة الدول الاعضاء " الى ضمان عدم المساس بالتضامن الأفريقى والتعاون الافريقى كما ورد فى معاهدة أبو جا" (٢٢).

والواقع أن الورقة الخضراء ، قد أهملت ذكر اتفاقية أبوجا الخاصة بالجماعة الاقتصادية الأفريقية ، الأمر الذى قد يوحى بأن التعاون الافريقى الأوروبى سيكون على حساب التعاون الأفريقى – الأفريقى وهو ما تنبهت له منظمة الوحدة الأفريقية ، فى اجتماعها الوزارى المشار اليه .

* المسألة الثانية، فى المفاوضات الجارية، تتعلق بمبدأ الحوار السياسى، حيث طرحت الورقة الخضراء مبدأ دعم الحوار السياسى بين الدول الأطراف فى الشراكة الجديدة ، وتحول الحديث عن المشروطية السياسية Political Conditionality فضلا عن المشروطية الاقتصادية التى أثارت جدلا فى مفاوضات لومى الرابعة ، الى الحديث الآن عن الحوار السياسى .

والواقع ان لومى –فى الأصل – هى اتفاقية تنموية وليست محلا للمشروطيات الاقتصادية أو السياسية التى راج الحديث عنها فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. وحتى حينما طرحت مسألة تطبيق المشروطية الاقتصادية كأداه لتحقيق التكيف الهيكل فى بلدان الـ ACP اواخر الثمانينات واوائل التسعينات ، انقسم الأوروبيون بصددها ، حيث كانت انجلترا وهولندا والمانيا يقودون اتجاها ينادى بضرورة تطبيق سياسات التكيف على برامج المعونة الأوربية وربطها بالمشروطية التى تضعها المؤسسات الدولية بينما وقفت كل من فرنسا وايطاليا وايرلندا وبلجيكا ينادون بعدم ربط المعونة بسياسات التكيف، التى تناسب الأجل القصير ، وذلك على حساب التنمية فى الأجل الطويل ، موضع اهتمام اتفاقية لومى أصلا ، ومن ثم دعوا للإبتعاد عن المشروطية الاقتصادية (٢٣) ، كما عارض البعض فى المفوضية ذاتها ، عارضوا استخدام الاتفاقية كأداه لسياسات التكيف الهيكلى ، وأكدوا على ان لومى لا تكون لومى اذا اهتمت بالتكيف ، لأن لومى نشأت اصلا من أجل التنمية" .

١٨– وتعتبر قرار الـ WTO بخصوص الموز بمثابة إنهاء للاتفاقيات التفضيلية التجارية السابقة.

١٩– وتعتبر الدول الفقيرة الطرف فى الشراكة المقترحة هى التى ستتحمل مخاطر العولمة، إذ لا أمل لنحو ٦٠٪ من سكانها الفقراء فى تحسين أحوالهم خاصة وأن حكوماتهم لا تملك التحكم فى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى بلدانها : انظر :

Rudo M. Chitiga, Contribution to the Analysis of the Green Paper on Relations Between the European Union and the ACP Countries on the Eve of the 21st Century, Prepared for the Conference: Beyond Lome IV: For Improved Partnership in Future EU/ACP Cooperation, Brussels, 10-11 April 1997 (http://www.oneworld.org/liaison/reaction/chit-gb-htm.).

20- The Courier, ACP-EU Council of Ministers Regionalisation for the Next Millennium, op.cit., pp. 1-3.

21- European Commission, Green Paper.., op.cit.

٢٢– مقررات المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية، وكالة أنباء الشرق الأوسط، ٢٠٠٠/٣/١٠.

23- John Ravenhill, op.cit., p. 47.

وعموما فقد خصصت لومى الرابعة مبالغ مالية فعلية لدعم برامج التكيف الهيكلى وصلت لنحو ١١٥٠ مليون يورو، أى بنسبة ١٤٪ من جملة المخصصات المالية (٢٤)، انظر جدول رقم (٢) الذى يبين المساعدات المالية فى إطار لومى الرابعة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ . كما اشتملت لومى الرابعة كذلك على مضمون سياسى للحوار، كالمادة (٥) التى تشير لاحترام حقوق الانسان وتطبيق الديمقراطية وحكم القانون .

أما بعد لومى الرابعة ، ففى ظل التفويض الممنوح للاتحاد الأوربى بخصوص الشراكة المستقبلية ، فانه يتحدث عن العناصر التقليدية للحوار السياسى والحكم الجيد ، بل يتوسع ليشمل الحوار أمورا أخرى، كحل الصراعات والمسائل الانسانية وكذا اجراء الحوار على مستوى تمثيل جغرافى ، والابتعاد عن المشروطيات فضلا عن اجراء الحوار بمفهوم التعاقد . وينبغى التنويه الى أن دول الـ ACP ، من جانبها ، لم يعد أمامها من خيار سوى قبول الدخول فى حوار سياسى مع دول الاتحاد ، شريكها الدولى الأكبر . ولذلك فقد كان من ضمن القرارات التى توصلت إليها دول الـ ACP فى ليبرفيل (١٩٩٧) ، قبول الحوار السياسى ، الذى تم تحديد مفهومه بأنه ليس أحادى الجانب ، ولا يمثل شرطا مسبقا ، وإنما هو أداة لتنظيم القيم المشتركة ، كالديمقراطية، والادارة الكفئ للشئون العامة، واحترام الدول لمبادئ الشرعية وحقوق الانسان ، وأن على كل الأطراف المشتركة ان تكون على قدر مشترك من الفهم لموضوعات تهم الجانبين مثل الحقوق المدنية والديمقراطية والحكم السليم(٢٥).

وبوجه عام فقد طبق مبدأ الحوار السياسى فى سياق الحوار الدائر بين الاتحاد الأوربى ودول "جماعة التنمية لدول الجنوب الأفريقى" SADC وهو أول حوار بين أحد اقاليم دول الـ ACP وبين الاتحاد الأوربى الأمر الذى يعكس سعى الجانب الأوربى لتفتيت الحوار الجماعى من جهة، كما يمثل فى نفس الوقت نموذجا لطبيعة الحوار السياسى المقصود فى ظل الشراكة المقترحة فيما بعد لومى الرابعة .

الحوار بين الاتحاد الأوربى والسادك :

يعود الحوار بين الاتحاد الأوربى ودول جماعة التنمية للجنوب الأفريقى SADC الى زمن الأبارتهيد ، حيثما وافقت كل من دول المواجهة (فى ظل مؤتمر تنسيق التنمية لدول الجنوب الافريقى SADCC)، وكذلك الجماعة الأوربية ، على التعاون فى مواجهة الأبارتهيد، وتطور الأمر الى تعاون اقتصادى أكثر منه تعاون تحت اى مضمون آخر، الى أن تم التحول السياسى داخل جنوب افريقيا (١٩٩٤) ، وقبل ذلك بقليل تحول مؤتمر تنسيق التنمية الى جماعة للتنمية ، انضمت له جمهورية جنوب افريقيا وصار يضم الآن ١٤ دولة .

وكان ثمة اتجاهان متصارعان فى سياسات أوروبا فيما بعد الأبارتهيد تجاه المنطقة ، الاتجاه الأول يركز على المستوى الثنائى فى العلاقات Bilateralism ، والثانى يركز على المستوى الاقليمى Regionailsm، الذى سيطر - فى الواقع - على توجهات أوروبا فى ظل الوضع الغامض لجمهورية جنوب أفريقيا آنذاك. وبحلول اكتوبر ١٩٩٤ تمخض المستوى الثنائى عن توقيع اتفاقية بين الاتحاد الاوربى وجنوب افريقيا ، بينما ظل الوعي بالبعد الاقليمى فى العلاقات جزءا أساسيا من لغة الحوار ، حتى مع جنوب أفريقيا ، فقد ذكر متحدث باسم المؤتمر الوطنى الأفريقى ANC عام ١٩٩٣ ليس من المناسب ان نتوصل الى اتفاق مع أوروبا ، دون الانخراط الكامل لدول الجنوب الافريقى فى العملية (٢٦).

ومنذ ١٩٩٤ ، تجسد الحوار بين الاتحاد الأوربى ودول الـ SADC ، مؤسسيا فى شكل مؤتمرات وزارية تعقد كل عامين ، وقد انضمت جمهورية جنوب افريقيا الى الـ SADC قبل المؤتمر الوزارى الأول فى سبتمبر ١٩٩٤ ، وتم تدشين مبادرة برلين ، التى تحدد أهداف ومجالات التعاون بين الجانبين . كما عقد المؤتمر الوزارى الثانى فى اكتوبر ١٩٩٦ فى ويندهوك ، والثانى فى فينا نوفمبر ١٩٩٨. ويعتبر الحوار بين السادك والاتحاد الأوربى بمثابة الحوار السياسى الأول بين الاتحاد الأوربى وتجمع إقليمى يضم دول أعضاء فى مجموعة ACP. وقد انضمت جنوب افريقيا للحوار بعد أن انضمت جزئيا لاتفاقية لومى عام ١٩٩٧.

وقد كانت دول السادك تتشكك فى هذه العلاقة الخاصة مع الاتحاد الأوربى ، وخشيت ان يكون ذلك مقدمة لخلق كيان منفصل ، كما اعتقدت دول السادك ، بأن المسائل الرئيسية فى الحوار السياسى يتم الاتفاق عليها بين الاتحاد الأوربى ، وبين الـ ACP، ومن ثم فقد توقعوا بأن العلاقة الجديدة سوف تركز على مسائل اقليمية بعينها كحل الصراع فى انجولا، أو تسهيل التحول فى موزمبيق وقد أكد الإعلان الصادر عن مؤتمر برلين - على سبيل المثال - على امكانيات الجنوب الافريقى من حيث الديمقراطية التعددية والسلام والاستقرار . وقد تقرر وفقا للاعلان ، تبادل وجهات

24- Ibid., p. 57.

25- The Courier, ACP-EU Council of Ministers-Regionalisation..., op.cit., pp. 1-2.

26- Martin Holland, "South Africa, SADC, and The European Union: Matching Bilateral with Regional Policies", The Journal of Modern African Studies, Vol. 33, No. 2, 1995, pp. 263-264.

جدول رقم (١)

المساعدات الممنوحة فى ظل اتفاقيات الإرتباط بين الجماعة الاوروبية ودول الـ ACP

الاتفاقية	تاريخ توقيعها	عدد الدول الموقعة	المخصصات بالوحدات الحسابية
معاهدة روما	١٩٥٨/١/١	٣١ دولة	٥٨١ مليون
ياوندى الأولى	١٩٦٤/٧/٨	١٨ دولة	٦٦٦ مليون
ياوندى الثانية	١٩٧١/١/١	١٩ دولة	٨٤٣ مليون
لومى الأولى	١٩٧٦/٤/١	٤٦ دولة	٣١٢٤ مليون
لومى الثانية	١٩٨١/١/١	٥٧ دولة	٤٧٥٤ مليون
لومى الثالثة	١٩٨٦/٥/١	٦٦ دولة	٧٧٥٤ مليون
لومى الرابعة	١٩٩٥/١١/٤	٦٩ دولة	١٠٨٠٠ مليون

Tom Gloser, "EEC - ACP Co-operation: The Historicol Perspective", The Courier, No 120, March - April 1990, P.26

جدول رقم (٢)

المساعدات المالية فى إطار "لومى" الرابعة

المبلغ الاجمالى	EDF تمويل التنمية الاقتصادية	منح	صندوق تثبيت إيرادات الصادرات	صندوق تثبيت إيرادات الصادرات التعدينية	تكييف هيلكى	مساعدات طارئة للاجئين	فوائد الإعانات	تعاون إقليمى	أخرى
١٤,٦٢٥	٦٢,٩٦٧	١١,٩٦٧	١٨٠٠	٥٧٧	١٤٠٠	٢٦٠	٣٧٠	١٣٠٠	٦,٢٦٢

Source: Gerard Vernier, "The Lomé IV Mid-Term Review Main Innovations", The Courier, No 155, January - February 1996, p. 12.

تقرر فيما يتعلق بالأمور العامة للسياسة الخارجية ، خاصة فيما يتصل بتشجيع السلام والاستقرار طويل الأجل ، كما تقرر تشكيل لجنة لادارة الحوار فى اللقاءات الوزارية (JSC) تضم الترويكا الاوربية والمفوضية ، فضلا عن ٣ أعضاء من دول السادك، اضافة للسكرتارية، وقد تقابلت هذه اللجنة عدة مرات بعد ذلك . وهناك، إلى جانب هذا، المؤتمر الوزارى المشترك الذى يضم وزراء خارجية دول المجموعتين ، ويلتقى مرة كل عامين .

ولتبديد المخاوف لدى دول الـ ACP، صرح أحد المسئولين فى وفد جنوب افريقيا ، فى برلين ، قائلا " ليس لمجموعة دول الـ ACP ان تقلق فيما يتعلق بالحوار بين السادك والاتحاد الاوربى، ان ذلك لا يمثل ازدواجية ، بل يمثل تطورا لاطار تاريخى من التعاون ، كما انه يمثل تكاملا مع الحوار الدائر بين الاتحاد الأوروبى ودول الـ ACP ، وليس بديلا عنه " (٢٧).

أما فى المؤتمر الوزارى الذى عقد فى ويندهوك ، فقد رحبت دول الاتحاد الأوربى بتأسيس الجهاز الأمنى والسياسى لمنظمة السادك SADs Organ For Security and Political Affairs وهو الجهاز الذى تأسس عام ١٩٩٦ ليعمل محل "رابطة دول الجنوب الافريقى" Association of Southern African States (ASAS) ، كما أثنت دول الاتحاد على الجهود المبذولة لمساندة تنفيذ اتفاقيات السلام الانجولية ، وأكد الطرفان ، الأوربى والجنوب أفريقى ، على ضرورة تكثيف الحوار فيما بينهما لمنع وحل الصراعات المختلفة فى القارة الافريقية ، تشجيعاً للسلام والاستقرار ، كما اكد على ضرورة ازالة الألغام الأرضية ودمج الميليشيات فى دول منطقة السادك، ومكافحة المخدرات (٢٨) وتركز النقاش كذلك على اتفاق التجارة الحرة الذى اقترحه الاتحاد الاوربى مع جمهورية افريقيا ، والذى تم التوصل اليه فيما بعد (٢٨/ ١٩٩٩/١) ويسمح بدخول ٩٥٪ من صادرات جنوب افريقيا للسوق الأوروبية لمدة عشر سنوات ، وتعويضهم عن الخسائر التى تنجم عن أى تغيير، فى مقابل السماح بدخول ٨٦٪ من سلع الاتحاد الأوروبى (٢٩).

هكذا ، فإن نظام الشراكة المستقبلية بين دول الاتحاد الاوربى ومجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى ، سوف يتقرر وفقا لميزان القوة بين الطرفين ، والذى يميل بشدة لصالح دول الاتحاد الأوربى . صحيح أن البعض يرى فى ضعف دول الـ ACP قدرة على التأثير فى الاتحاد الأوروبى من حيث استحالته لصالح مطالب الدول الفقيرة (٣٠)، غير ان المسألة فى تقديرى ليست بهذه البساطة ، إذ لن تتمكن دول الـ ACP من تحقيق أكبر قدر من مطالبها ، إلا إذا تغلبت على أوجه القصور الذى ينتابها، وخاصة القدرة على التماسك كوحدة واحدة ، دون أن تترك الفرصة كى تتغلب الاتجاهات الاقليمية الفرعية، فضلا عن حشد امكانيات ادارة المفاوضات بشكل جيد، على الأقل فيما بين دولها اولا، حيث إن أليات التفاوض بينها ضعيفة ، ولا تمتلك المجموعة سكرتارية جيدة ، أو فنيين قادرين على توفير معلومات بشكل تفصيلى ودقيق ، وأخيرا القدرة على استغلال البدائل الأخرى المنافسة للاتحاد الأوروبى على الساحة الدولية، واستقلال التحالفات الموجودة داخل دول الاتحاد الأوروبى ذاته لصالح مطالبها، وإن كانت تلك الانقسامات اليوم ليست كما كان عليه الحال فى الثمانينات ، فالإتحاد الأوروبى اليوم أكثر اندماجا وانسجاما عن ذى قبل .

(٢) الشراكة الأوروبية المتوسطية - الاتحاد الأوروبى ودول الشمال الأفريقى :

تدخل دول الشمال الأفريقى الخمس (مصر، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا) فى علاقة خاصة مع دول الاتحاد الأوروبى، بحكم كونها (فيما عدا موريتانيا) ليست طرفاً فى إطار لومى من جهة، وبحكم عدة اعتبارات هامة بدأت تظهر ملامحها ودرجة أهميتها للجانب الأوروبى بعد انتهاء الحرب الباردة، من جهة ثانية.

وقد دخلت هذه البلدان دائرة الاهتمام الأوروبى فى إطار الاستجابة الأوروبية لتحديات ما بعد إنتهاء الحرب الباردة، والدور الأوروبى المتعاظم على الساحة العالمية. ومن أهم تلك التحديات: (أ) استمرار المخاوف الأوروبية من القوة العسكرية لدول رابطة الكومنولث المستقلة، وخاصة روسيا الاتحادية، (ب) المنازعات والصراعات الداخلية المحتملة فى أوروبا، (جـ) وهو ما يهمنا، يتمثل فى التحديات والمخاطر والتهديدات القادمة فى الجنوب، ويقصد بها التهديدات القادمة من دول العالم الثالث عموماً، وبصفة خاصة من الشواطىء الجنوبية للبحر المتوسط، بما فيها دول شمال أفريقيا(٣١).

27- Anne Gravmans, Political Dialogue Between the EU and SADC: Insights for ACP-EU Dialogue (ECDPM Working Paper, 61). Maastricht: ECDPM (http://www.ecdpm.org/pbus/wp61-gb/htm, 1998), pp. 2-6.

28- Ibid., pp. 7-10.

29- Africa Business, "Finally, a Free Trade Deal with EU".

30- John Ravenhill, When Weakness is Strength", op.cit., p. 56.

٣١- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (القاهرة، ١٩٩٣)، ص ص ٧٨-٨٠.

الخطر الجنوبي من المنظور الأوروبي :

يتشكل مركب الخطر الجنوبي، خاصة فيما يتعلق بمنطقة الشمال الأفريقي، من ثلاثة عناصر رئيسية قائمة أو محتملة: الخطر الأول، ويتمثل في التهديد العسكري المباشر، ويأتي من قبل ليبيا تحديداً، حيث نظر الأوروبيون، في تلك الآونة، لليبيا باعتبارها تكن عداءً مرضيا للغرب. وقد رسخ من هذا الاحساس، امتلاك ليبيا لقوة عسكرية، منها مثلا قذائف متوسطة المدى قادرة على الوصول إلى مالطا وصقلية وقلب إيطاليا، كما قيل إن لديها قدرة بحرية وجوية يمكن أن تشكل عنصر مضايقة للسفن التجارية في جنوب المتوسط(٣٢). الخطر الثاني، يتمثل في التهديد السكاني الذي يتلخص في المد السكاني من دول الشواطيء الجنوبية والمخاطر التي ستتولد من ضغوط الهجرة، خاصة في الدول التي تستضيف معظم المهاجرين من الشمال الأفريقي وبالذات من المغرب وتونس والجزائر.

وفي حين يتزايد السكان في أسبانيا - مثلا - بنسبة ٧, ٠٪ سنوياً، فإن المغرب ومعظم دول شمال أفريقيا يتزايدون بمعدل ٣٪، كما أن اقتصاديات هذه البلاد تعتبر غير قادرة على استيعاب هذه الزيادة السكانية، فالمغرب بفسفاتها، والجزائر ببترولها غير قادرين على توفير النقد الأجنبي الكافي لتوظيف العمالة المتزايدة (٥٠٪ من السكان ما بين ١٥ - ٢٥ سنة)، ومن ثم فإن المخرج أمام العمالة العاطلة في هذه البلدان هو التوجه نحو الهجرة المتزايدة للشمال، خاصة بلدان جنوب أوروبا، وهي إيطاليا وفرنسا وأسبانيا وحتى بلجيكا(٣٣). ثالثاً: حركة الاحياء الإسلامي أو الأصولية الإسلامية وظاهرة التطرف، وهذه الظاهرة لا تقتصر على الشمال الأفريقي، حقيقة، بل تمتد إلى عموم دول السواحل الجنوبية وإلى دول الشرق الأوسط وغيرها. وترتبط الظاهرة بعوامل كثيرة أبرزها الحكومات العلمانية التي لم تحقق لشعوبها الرخاء الموعود، رغم مضي سنوات طويلة على الاستقلال، وكذلك انتشار الفقر والهوة الكبيرة اقتصاديا واجتماعيا، داخل هذه المجتمعات، هذا فضلاً عن الفساد المنتشر داخل النظم والحكومات بهذه البلدان. وتكمن خطورة هذا الوضع، بالنسبة للأوروبيين، أن ظاهرة تنامي الاحياء الإسلامي والتطرف قد اقترنت باتجاه المتطرفين نحو العداء للغرب، خاصة بعد موقفهم السلبي إزاء التطورات في صراع البوسنة والهرسك، وكذا بعض الصراعات الأخرى داخل العالم الإسلامي(٣٤).

تلك التهديدات من المنظور الاستراتيجي الأوروبي، تفسر اتجاه الأوروبيين في التسعينيات لتعميق روابطهم مع دول الشمال الأفريقي، إدراكاً منهم أن أمنهم أصبح يمتد إلى دوائر خارج نطاق القارة الأوروبية. وقد اتخذت هذه الروابط الجديدة شكلان، الشكل الأول تمثل في تعميق العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي، ودول المنطقة، أو أغلبها، كل على حدة. الشكل الثاني كان متمثلاً في الروابط الجماعية التي أخذت تنمو من خلال الشراكة الأوروبية - المتوسطية، بهدف إقامة نظام إقليمي مشترك للتعاون والأمن.

١ - الارتباطات الثنائية واتفاقات الشراكة الخاصة :

هذه العلاقة، بدأت على مستوى دول المغرب العربي، خاصة، منذ أوائل الستينيات، مع بداية التفاوض بين كل من المغرب وتونس وبين السوق الأوروبية المشتركة (٦ دول آنذاك) حيث تم التوصل إلى اتفاقيات ارتباط Association Agreements عام ١٩٦٩، تم بمقتضاها اقامة منطقة تجارة حرة، ومنحت كل من المغرب وتونس اقترابا للسوق الأوروبية في مجال المنتجات الزراعية والصناعات، بينما استثنيت الجزائر بسبب إعتراض هولندا على التعاون معها بسبب موقفها من إسرائيل، ولكنها ظلت تقيم علاقات ثنائية مع كل من فرنسا وألمانيا ودول البنيلوكس Benelux(٣٥). أما ليبيا فلم تقدم على عقد أي اتفاقية أو ارتباط مع السوق المشتركة أو الجماعة الأوروبية مطلقاً، وإن كانت قد استمرت في نمط من العلاقات الخاصة مع بعض الدول الأوروبية، وخاصة إيطاليا.

ومن السبعينيات بدأت جولة أخرى من المفاوضات على ضوء تبني الجماعة الأوروبية لما كان يسمى "سياسة متوسطية شاملة" Golbal Mediterranean Policy، انتهت بتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون بين دول الشمال الأفريقي وبين الجماعة الأوروبية (فيما عدا ليبيا) حيث وقعت كل من المغرب وتونس والجزائر اتفاقيات عام ١٩٧٦، كما دخلت مصر أيضاً في هذا الاطار وعقدت اتفاقية منفردة مع الجماعة الأوروبية في يناير ١٩٧٧ مدتها ١٥ عاماً، تتناول

٣٢- والحقيقة أن خطورة ليبيا بالنسبة لأوروبا والغرب مبالغ فيها، حيث يكفل الردع الأمريكي، المتمثل في الأسطول السادس (لاحظ الضربة الجوية لليبيا ١٩٨٦)، وكذلك الحصار الذي فرض عليها منذ عام ١٩٩٢، كل ذلك، وغيره، يكفل الحد من خطورة ليبيا المتصورة على الغرب. انظر بوجه عام :

Jonathan Farley, "The Mediterranean : Southern Threats to Northern Shores?", The World Today, Vol. 50, No. 2, February 1994, pp. 33-34.

33- Ibid., p. 34.

٣٤- خذ مثلا الهجمات ضد الأجانب في الجزائر، ومصر، وحصار السفارة الأمريكية في إيران .. الخ.

٣٥- د. موسى الضرير، "العلاقات الاقتصادية العربية - الأوروبية من الحوار العربي الأوروبي الى مؤتمر برشلونة"، معلومات دولية (مركز المعلومات القومي - سوريا)، السنة السابعة، العدد ٥٩، شتاء ١٩٩٩، ص ص ٤٧-٤٨.

المسائل الاقتصادية والاستثمارية والمالية والعلمية(٣٦)، وقد كانت هذه الاتفاقيات – عموماً – أوسع نطاقا من الاتفاقيات السابقة، حيث انطوت على تحسين العلاقات السياسية وتطويرها إلى جانب تقديم معونات وأوجه تعاون فنية واقتصادية اضافة للتبادل التجارى الذى يقوم على أساس مبدأ عدم التقيد بمبدأ التعامل بالمثل (٣٧).

وفى أواخر الثمانينيات، حاولت المغرب أن تنضم للجماعة الأوروبية عام ١٩٨٧، ربما بسبب عزلتها الأفريقية، لكن طلبها رفض، حيث تنص المادة ٢٣٧ من معاهدة روما على شرط أن تكون الدولة أوروبية حتى يتم قبولها وانضمامها للجماعة(٣٨). كما أعيد النظر بشكل عام فى الاتفاقيات السابقة وبروتوكولاتها على أساس التكيف الهيكلى وذلك عام ١٩٨٨، حيث طبق نظام "التضييق الاقتصادى الجمركى المنسق"، الذى أضعف من المزايا والتفضيلات التى منحتها الجماعة وكانت تستفيد منها هذه البلدان، ولكن ذلك كان لصالح الجماعة الأوروبية بطبيعة الحال(٣٩).

وفى ظل مناخ ما بعد انتهاء الحرب الباردة، تم توقيع جيل آخر من الاتفاقيات بين دول الشمال الأفريقى والاتحاد الأوروبى، كان من بينها اتفاقيتان للتجارة الحرة بين تونس والاتحاد الأوروبى فى ١٧ يوليو ١٩٩٥، وبين المغرب والاتحاد الأوروبى فى ٢٦ فبراير ١٩٩٦. وهاتان الاتفاقيتان تهدفان إلى زيادة المساعدات الفنية وإزالة الحواجز الجمركية والقيود الخاصة بالتجارة والاحتكارات، وذلك خلال أثنى عشر عاماً(٤٠)، وقبل ذلك بقليل (١٠ يوليو ١٩٩٤) عقدت أول جلسة استطلاعية بين مسئولين مصريين وممثلين عن المفوضية الأوروبية حول مسألة ايجاد شكل جديد لاتفاقيات المشاركة بين الطرفين، كى تحل محل اتفاقية ١٩٧٧. وقد استمرت المفاوضات عدة سنوات، وصرح رئيس الوفد المصرى المفاوض، بأن الاتفاقية الجديدة تقدم على أساس المشاركة الكاملة، بمعنى خلق منطقة تجارة حرة خلال ١٢ عاما وليس على أساس مفهوم مانح ومتلقى كما كان عليه الحال مع الاتفاقية السابقة، وقال إن الاتفاقية الجديدة ستوفر فرصة دخول السلع المصرية للسوق الأوروبى دون جمارك، فى مقابل دخول السلع الأوروبية مصر مع شكل متدرج من الحماية، هذا وقد أوشكت المفاوضات أن تصل إلى نهايتها بين مصر والاتحاد الأوروبى(٤١).

ب – الشراكة الأوروبية المتوسطية :

نظام إقليمى للتعاون والأمن :

تعتبر المشاركة الأوروبية – المتوسطية التى أعلنت فى مؤتمر برشلونة ١٩٩٥، امتداداً لمبادرات سابقة، فهى تعتبر امتداداً لما كان يعرف بالحوار العربى الأوروبى، الذى بدأ فى السبعينيات وأخذ يقوى تارة (خاصة بعد حرب أكتوبر وارتفاع أسعار البترول) ويضعف تارة أخرى بحكم الخلافات العربية – العربية وانخفاض أسعار البترول فضلا

٣٦– د. على أحمد على، "علاقة مصر بالجماعة الأوروبية فى مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا"، فى د. ودودة بدران، تطور علاقة مصر بالجماعة الأوروبية (١٩٨٩–١٩٩٠)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٤٧.

وانظر كذلك : William Mark Habeeb, "The Maghribi States and the European Community" in: William Zartman & W.M. Habeeb, Policy and Security in Contemporary North Africa, (N.Y.: Westview Press, 1993, p. 208.

٣٧– د. على أحمد على، فى : م س ذ، ص ٤٩.

38- William Mark Habeeb, op.cit., p. 208.

٣٩– د. موسى الضرير، م س ذ ، ص ٤٩.

٤٠– حول هذه الاتفاقية وآثارها الاقتصادية على تونس، أنظر :

Erusilla K. Bown (et als.), "Some Economic Effects of the Free Trade Agreement Between Tunisia and the European Union", in Ahmed Galal & Bernard Hockman (eds.), Regional Patterns in Global Markets, Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements (Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies, 1977), p. 70-95.

وبالنسبة للمغرب، انظر :

John Page and John Underwood, "Growth, The Maghreb and Free Trade with the European Union", in Ahmed Galal et al. (eds.), op.cit., pp. 98-99.

وحول العلاقات بين بلدان المغرب العربى والاتحاد الأوروبى، أنظر بوجه عام :

Mohamed Ben El Hassan Alsoui, La Cooperation Entre l'Union Europeenne ET Les Pays du Maghreb (Mathan, Collection Edification d'un Etat Moderne, 1994).

٤١– م. ماجيفر، "الاتفاق الجديد بين الاتحاد الأوروبى ومصر : هل يبشر ببداية عهد جديد من المشاركة بين الطرفين؟"، الاتحاد الأوروبى (نشرة وفد المفوضية الأوروبية بجمهورية مصر العربية)، يوليو – أغسطس ١٩٩٤، ص ١.

والتصريح للسفير جمال الدين بيومى للتليفزيون المصرى مساء يوم ١٩٩٦/٤/٢١.

وانظر كذلك، السفير رؤوف سعد، سفير مصر لدى الاتحاد الأوروبى، فى حديثه للأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٨.

عن المتغيرات الدولية الأخرى(٤٢). كما يجد هذا الاتجاه أصوله فى عدة مبادرات ودعوات فكرية وسياسية، منها دعوة الرئيس الفرنسى ميتران عام ١٩٨٣ بخصوص مؤتمر لدول غربى البحر المتوسط، وقد رفضته الجزائر بحكم تغليب انتماءاتها العربية والأفريقية على المتوسطية، وهناك دعوة الكاتب الفرنسى "إريك جوب" لتأسيس منتدى البحر المتوسط، طرحها فى مجلة شمال أفريقيا عام ١٩٩٠، ثم جاءت مبادرة الرئيس حسنى مبارك فى خطابه أمام البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج ١٩٩١، حين دعا لإنشاء المنتدى المتوسطى. وقد شكلت هذه الدعوة بداية حقيقية لسلسلة من المؤتمرات والندوات، بعضها غير حكومى، كالمؤتمر الأول للتضامن والتعاون فى المتوسط (إثينا فبراير ١٩٩٢) والمؤتمر الثانى الذى استضافته اللجنة المصرية للتضامن بالقاهرة (مارس ١٩٩٤)، والثالث بالعاصمة الأسبانية نوفمبر ١٩٩٥. ثم هناك سلسلة من المؤتمرات الحكومية، بدأت بمؤتمر برشلونة ٢٧ - ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥، الذى ضم وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبى الـ ١٥، فضلا عن ١٢ دولة من دول الشاطىء الجنوبى والشرقى للمتوسط، بما فيها دول الشمال الأفريقى (فيما عدا ليبيا)، وهى: مصر، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، سوريا، لبنان، تركيا، مالطة، قبرص(٤٣).

وقد جاء انعقاد مؤتمر برشلونة تعبيراً عن وضع أساس جديد للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبى والدول الجنوبية، بما فيها دول شمال أفريقيا. يقوم هذا الأساس على مفهوم الشراكة سواء فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، كما يمثل المؤتمر تعبيرا عن الطموح الأوروبى بعد انتهاء الحرب الباردة، وأن كانت العلاقة الجديدة لا تقوم على توازن القوى، وإنما على توازن المصالح.

وبالنسبة للشراكة السياسية والأمنية، يورد إعلان برشلونة خمسة مكونات أساسية، هى الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وحل المنازعات بالطرق السلمية، والالتزام بالإعلان العالمى لحقوق الانسان والحريات الأساسية، والعمل من أجل نزع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية وفقاً لنظم منع الانتشار الدولية، وتجنب تطوير قدرات عسكرية تتجاوز متطلبات الدفاع المشروع، ومكافحة الارهاب والمظاهر المختلفة لعدم الاستقرار ومكافحة الجريمة المنظمة والعقاقير المخدرة، وكذلك احترام مبدأ المساواة فى السيادة، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها.

أما فيما يتصل بالشراكة الاقتصادية والمالية، يؤكد إعلان برشلونة على أهمية خلق منطقة أزدهار مشتركة، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ومتوازنة، وإقامة منطقة للتجارة الحرة بشكل تدريجى حتى عام ٢٠١٠، واستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون، وزيادة المساعدات المالية لبلوغ الأهداف المشتركة، وتعهد الاتحاد الأوروبى بإنفاق نحو ستة مليارات من الدولارات فى مشروعات خلال خمس سنوات. وفيما يتعلق بالمجالات الثقافية والاجتماعية، ينطوى الإعلان على سلسلة من المبادىء والالتزامات منها الحوار بين الثقافات والحضارات وتشجيع التفاهم المتبادل بين المجموعات المدنية، وتنمية الموارد البشرية وتحسين الخدمات الصحية والتعاون الطبى فى حالات الكوارث والاهتمام بقضية الهجرة فى العلاقات الأوروبية - المتوسطية.

يلاحظ، من ذلك، أن سلم الاولويات بالنسبة للقضايا المطروحة فى مؤتمر برشلونة كان يركز بالترتيب، على القضايا الاقتصادية بنسبة ٤٨,٣٪، القضايا السياسية والأمنية ٤٥٪، والقضايا الاجتماعية والثقافية ٦,٤٪ (٤٤).

وهكذا بدأت - منذ برشلونة - سلسلة من الآليات المتمثلة فى المؤتمرات الوزارية، حيث عقد المؤتمر الثانى فى فاليتا بمالطة يومى ١٥، ١٦ أبريل عام ١٩٩٧، كما عقد المؤتمر الثالث فى باليرمو بإيطاليا عام ١٩٩٩. وبوجه عام، يمكن إبداء بعض الملاحظات على وضع دول الشمال الأفريقى فى اطار الشراكة الأوروبية المتوسطية:

(*) الملاحظة الأولى، أن الشراكة المتوسطية تعبر عن درجة من المنافسة الواضحة بين القطب الأوروبى والقطب الأمريكى فى دائرة البحر المتوسط فى فترة مابعد انتهاء الحرب الباردة، خاصة فى ضوء ما هو معلوم من موقف الولايات المتحدة الداعم للمشروع الشرق أوسطى (الذى يضم معه دول الشمال الأفريقى)، وموقف الاتحاد الأوروبى المساند للشراكة المتوسطية، وهو يضم دول الشمال الأفريقى

٤٢- انظر بوجه عام : د. حامد ربيع (مشرف) المضمون السياسى للحوار العربى الأوروبى - المتغيرات (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٩).

٤٣- خالد عبد اللطيف، "مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط"، السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦، ص ٣٥.

٤٤- انظر كلا من : عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية فى عالم متغير (أبو ظبى : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٢، ١٩٩٨)، ص ص ٦٣-٧٠.

وكذلك، د. موسى الضرير، م س ذ، ص ٥٢، وأيضا احمد نافع، "أوروبا ودول المتوسط : دائما معا"، فى الأهرام، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٩٥.

أيضاً(٤٥). وتتعمق المنافسة بين القطبين، الأوروبى والأمريكي، فى شمال أفريقيا، وخاصة إذا ما لاحظنا تقدم الولايات المتحدة فى يونيو ١٩٩٨ بمشروع شراكة اقتصادية (مغاربية – أمريكية) للدول المغاربية الثلاث وهى الجزائر، وتونس، والمغرب، وذلك تمهيداً لإقامة منطقة للتجارة الحرة، وترى الولايات المتحدة أن مبادرتها ستساهم فى إقامة شمال أفريقى أكثر أزدهاراً واستقرارا، وهو الأمر الذى يصب المصلحة الأمريكية الشاملة(٤٦).

(*) الملاحظة الثانية، تتمثل فى محاولات سلخ واجتزاء منطقة الشمال الأفريقى وتركيز تفاعلاتها، شمالا (مع القطب الأوروبى، أو غربا (مع الولايات المتحدة)، أو شرقاً (مع الشرق أوسطية) وقد يكون ذلك على حساب التفاعلات مع الجنوب، أى مع دول القارة الأفريقية (يشتثنى من ذلك موريتانيا التى تتفاعل مع أفريقيا فى إطار لومى، ومع الدول المتوسطية فى إطار الشراكة الأورو – متوسطية)، وعموماً فإن هذا الوضع يحول القارة الأفريقية إلى نظام مفصلى متشابك الأقاليم، حيث يجزىء أفريقيا إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة فى آن واحد، جزء فى الإطار المتوسطى، وجزء فى إطار لومى، وجزء آخر متميز عن إطار لومى رغم أنه يتبعه (وهو الجنوب الأفريقى).

صحيح أنه من الممكن التجاوز عن هذا التقسيم لأفريقيا، طالما توجد منظمة للوحدة الأفريقية تمثل مظلة مشتركة، لكن الأخطر فى تقديرى، هو الحركة الدولية لعزل دول الشمال الأفريقى عن أفريقيا الأم، وقد كان هذا بمثابة هدف إستعمارى قديم، ومازالت السياسات الدولية، خاصة الغربية تسعى لفصل شمال الصحراء عن جنوبها، كى تتمكن من تحقيق أهدافها على الجانبين.

(*) الملاحظة الثالثة، تتعلق بالدور الأمنى المتزايد للاتحاد الأوروبى فى البحر المتوسط والشمال الأفريقى، فالواضح أن الإطار الأورو – متوسطى يسمح بدور سياسى وأمنى للاتحاد الأوروبى فى المنطقة بل ويعززه، بما يتيح للاتحاد مواجهة التهديدات الجنوبية السابق الإشارة إليها من جهة، وهى تهديدات مبالغ فيها، ويضمن مصالحه، المتمثلة فى تدفق الموارد البترولية والغاز، والاحتفاظ بخطوط المواصلات البحرية والجوية .. إلخ. ولاشك أن الحركة الأوروبية، بعد ماستريخت تعتبر حركة شاملة ومنسقة تحقيقاً لهذه الأهداف والمصالح، منها بالاضافة إلى مشروع برشلونة، الحوار الذى بدأ بين دول جنوب المتوسط مع المنظمات الأمنية الأوروبية (الناتو – اتحاد غرب أوروبا – منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا) فضلا عن التعاون الأوروبى الخليجى واتفاقيات الشراكة الثنائية بين دول المتوسط والاتحاد الأوروبى، وتلك منظومة من الآليات التى تسمح للاتحاد الأوروبى أن يكون فاعلا رئيسيا فى المنطقة، خاصة على المستوى الأمنى والسياسى. ولعل مما يعزز هذا التوجه الأمنى تحديداً، قيام الاتحاد الأوروبى ببناء وتطوير قدرات دفاعية وأمنية فى مجال الاستجابة السريعة للأزمات فى مناطق المصالح من خلال تشكيل قوة رد الفعل السريع التابعة للناتو، وقوة التدخل السريع الأوروبية فى البحر المتوسط العاملة تحت مظلة اتحاد غرب أوروبا (وهى مشكلة من قوات فرنسية وأسبانية وإيطالية وبرتغالية) بغرض تقديم مساعدات إنسانية(٤٧) .. هكذا!، يحظى الجانب الأمنى بأولوية معتبرة فى الإطار الأورو – متوسطى تحقيقاً لأهداف معلومة.

ثالثاً: ميادين العلاقات الرئيسية - أهم الفاعلين الأوروبيين:

تتعدد ميادين العلاقات الأوروبية – الأفريقية، ما بين ميادين اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية وإنسانية .. إلخ. كما يتعدد الفاعلون الأوروبيون على الساحة الأفريقية بتعدد دول الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة، فضلاً عن الاتحاد الأوروبى نفسه ككيان له شخصية اعتبارية مستقلة نسبيا عن الدول الأعضاء المكونة له.

ومع ذلك، سوف نقتصر فى تحليلنا فى هذا الجزء من الدراسة، على أهم الفاعلين الرئيسيين، وهم فرنسا وإنجلترا كما ستتحدد ميادين العلاقات فى الميدان الاقتصادى والسياسى والأمنى، وذلك على النحو التالى :

الفاعلون الرئيسيون:

١ - فرنسا:

تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وارتباطها بمستعمراتها السابقة، ومن ثم قدرتها على الحركة والفعل فى الساحة الأفريقية. وتجدر الإشارة إلى أن أفريقيا من ناحية أخرى، قد مثلت أحد عوامل ثلاثة محددة لمكانة فرنسا الدولية، بجانب المقعد الدائم فى مجلس الأمن والقدرة النووية.

وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التى

٤٥- د. نادية مصطفى، "المشروع المتوسطى : الأبعاد السياسية"، فى د. نادية محمود مصطفى (محررة) مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة، أعمال المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية، القاهرة ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٦، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص ص ٤٤٢-٤٤٣.

٤٦- ابراهيم محمد، "مشروع الشراكة الأوروبى المغاربى – ملاحظات نقدية"، معلومات دولية، م س ذ، ص ص ٦٥-٦٦.

٤٧- أكاديمية ناصر العسكرية العليا، المغرب العربى وعلاقته بالأمن القومى العربى والمصرى (دراسة بحثية، فبراير ١٩٩٨)، ص ص ٤٢-٤٥.

استقلت عنها منذ عام ١٩٦٠، وذلك من خلال سلسلة من الارتباطات الدفاعية والعسكرية (ثمانية اتفاقات دفاعية بالاضافة إلى أربعة وعشرين اتفاقية تعاون عسكرى منذ الاستقلال)، والاقتصادية والثقافية المتنوعة. ومن أهم مظاهر الارتباط التى مازالت قائمة، المنظمة الفرانكفونية، التى تربط فرنسا بالدول الأفريقية المتحدثة بالفرنسية فى أفريقيا والعالم، وقد نشأت أولاً بفكر الرئيس السنغالى السابق سنجور، وإتخذت اسم "الرابطة الفرانكفونية" عام ١٩٥٨، حتى كانت نواة لارتباط أشمل، يضم كافة الدول المتحدثة بالفرنسية فى العالم (على غرار الكومنولث البريطانى)، وقد تنوعت هياكلها المؤسسية مروراً بمؤتمرات القمة الفرانكفونية التى بدأت تعقد منذ عام ١٩٧٣، حتى تحولت إلى منظمة كاملة منذ مؤتمر "هانوى" عام ١٩٩٧، حيث أصبح لها سكرتير عام (د. بطرس غالى) وأمانة عامة دائمة. وقد زاد عدد الدول الأفريقية المنضمة للمنظمة ليتعدى الـ ٢٠ دولة المتحدثة بالفرنسية فى القارة، حيث بلغ عدد الدول التى حضرت مؤتمر باريس (نوفمبر ١٩٩٩) نحو ٤٨ دولة أفريقية(٤٨). يضاف إلى ذلك، أن فرنسا عضو فى منتدى شركاء الإيجاد IGAD Partners Forum الذى يعمل على مساعدة دول القرن الأفريقى.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسى بفعل عدة عوامل، أهمها انخفاض الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا عموماً لدى القوى الغربية، مما انعكس على فرنسا، حيث أصبحت لا تمثل مفتاحاً استراتيجيا لحلفائها الغربيين فى القارة كما كانت، ولا أداة ضرورية للاتصال ببعض القادة السياسيين الأفارقة، وهو ما يعنى أنها أصبحت أقل قدرة على ممارسة النفوذ بمفردها أو بمعزل عن حلفائها الأوروبيين والغربيين عموماً(٤٩)، والعامل الآخر يتمثل فى النشاط الأمريكى المتزايد، والمنافس لفرنسا فى القارة، هذا إضافة لتأثير كثافة عمليات الاندماج الأوروبى فى ظل الاتحاد الأوروبى الحالى.

ولم تعد أفريقيا تمثل أهمية اقتصادية ذات أولوية بالنسبة لفرنسا، حيث لا تحوذ حاليا أكثر من ٥٪ من تجارتها الخارجية، وفى نفس الوقت تتلقى القارة استثمارات فى حدود ٢٠٪ من الاستثمارات الفرنسية المباشرة وهى نسبة ضئيلة بطبيعة الحال إذا ما قورنت بمثيلتها فى أوروبا الشرقية أو آسيا(٥٠).

لكن، لا تزال فرنسا متمسكة بالقطاعات المربحة اقتصاديا، كالتعدين والأعمال الزراعية وأعمال البناء والاتصالات والمصارف والكهرباء، فى ظل منافسة دولية واضحة. وتهيمن الشركات الفرنسية على نحو ٢٠٪ من أسواق القارة الأفريقية، وحجم التجارة الفرنسى مع القارة يبلغ نحو ٢٤ مليار (FFR)، وهو يكاد يناهز ميزانها التجارى مع دول الاتحاد الأوروبى، غير أن الجزء الأعظم من هذه التجارة يذهب فقط للشمال الأفريقى الذى يستحوذ على نسبة ٤٩٪ من الصادرات الفرنسية للقارة. ومن أهم الدول الشريكة لفرنسا فى القارة مصر، يلى ذلك نيجيريا وساحل العاج وجنوب أفريقيا(٥١).

أما فيما يتعلق بالوجود العسكرى الفرنسى فى أفريقيا، فقد كان فى بداية التسعينيات يصل إلى نحو ٧٩١٣ جنديا، تقدر تكلفتهم الاجمالية بنحو ثلاثة مليارات من الفرنكات الفرنسية سنويا. ونتيجة لضغوط الانفاق صدر قانون فى البرلمان الفرنسى فى نوفمبر ١٩٩٧ من شأنه أن يخفض من تكلفة هذا التواجد العسكرى بمقدار ٨٠٠ مليون فرنك، ومن ثم يقود إلى تخفيض عدد القوات الفرنسية إلى نحو خمسة آلاف أو أقل، وكذلك إلى تخفيض عدد القواعد العسكرية إلى أربع فقط (داكار فى السنغال، بووار Bouar فى كوت ديفوار، ليبرفيل فى الجابون، وجيبوتى فى جيبوتى). وسوف يعمل النظام الجديد الذى بدأ عام ١٩٩٣، ويتمثل فيما يسمى "قوة العمل السريع" Force d Action Rapide (FAR)، على تعويض هذا التخفيض، حيث تتكون القوة المشار إليها من خمسة وحدات أو كتائب، تتألف من ٤٤,٥٠٠ جندى متمركزين فى جنوب فرنسا وقادرين على التدخل السريع فى أى مكان من القارة عند الضرورة(٥٢).

٤٨- شريف الشوباشى، "القمة الفرنسية الأفريقية، كيف دعمت التوازن الاستراتيجى والسياسى بأفريقيا؟"، الأهرام، بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٩.

49-Tony Chafer, "French African Policy: Towards Change", African Affairs, 1997, No. 91, p. 47.

50- Roland Marchal, "France and Africa: The Emergency of Essential Reform", International Affairs, Vol. 71, No. 2, April 1998, p. 6.

51- Ibid., pp. 6-7.

52- Ibid., p. 9.

وانظر كذلك:

Kunle Anwwo, "France and the Economic Integration Project in Francophone Africa", African Journal of Political Science, Vol. 4, No. 1, June 1999, p. 3.

وحول آثار تخفيض الوجود العسكرى الفرنسى، والأوروبى عموما على العلاقات الأفريقية انظر: =

وقد جُرب هذا النظام فى عملية "تركواز" فى رواندا عام ١٩٩٤، حيث استخدم الطيران القادم من مطارات غرب فرنسا لمساندة الهوتو إبان معارك الابادة فى الحرب الأهلية.

٢- انجلترا:

تعد انجلترا الدولة الأوروبية التى كانت صاحبة أقوى نفوذ فى أفريقيا إبان الاستعمار، وبصفة خاصة فى منطقة حوض النيل. أما فى التسعينيات، فيلاحظ أنها ترتبط بدول القارة بعدد من الروابط والمصالح، كما تقدم قدراً لا بأس به من المساعدات.

ومن أهم الروابط التى تربط إنجلترا بدول القارة الأفريقية، منظمة الكومنولث، التى تضم الآن نحو ٥٤ دولة فى العالم، منها ١٩ دولة أفريقية، من الدول المتحدثة بالانجليزية. وتعتبر الكومنولث منظمة ذات أغراض سياسية واقتصادية وثقافية، وتشكل من ثم، أداة من أدوات السياسة البريطانية للضغط السياسى والاقتصادى من أجل إحداث تغيير مطلوب فيما يتعلق مثلا، بالتحول الديمقراطى والالتزام بحقوق الانسان، خاصة فى فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة(٥٣). وتشترك انجلترا كذلك، فى "منتدى أصدقاء الايجاد" IGAD Partners Forum، الذى يضم معظم الدول والمؤسسات المانحة لدول المنظمة الخاصة بالتنمية فى القرن الأفريقى.

ولا تحتل أفريقيا مكاناً بارزاً فى أولويات السياسة البريطانية فى التسعينيات، تلك الأولويات التى تشمل الناتو وتوسعته، ودعم الشركات البريطانية فى نحو ٨٠ دولة يتوفر فيها فرص جيدة للعمل، منها اثنتان فقط فى أفريقيا.

وبالرغم من ذلك، زاد نصيب أفريقيا من ميزانية المساعدات الخارجية البريطانية، حيث ارتفعت النسبة من ٩٪ فى ميزانيات ١٩٩٥ حتى ١٩٩٨، إلى ١١٪ عام ١٩٩٩، أى من ٤٨٧ مليون جنيه استرلينى إلى ٥٤٤ مليون، وهذا يعطى بعض المصداقية للاهتمام البريطانى بأفريقيا، خاصة بعد فضيحة سيراليون التى يشتبه تورط وزير الخارجية البريطانى "كوك" فيها. كما تحافظ بعض الشركات البريطانية على مصالح لها فى القارة، خاصة شركات البترول التى تتميز ببعض الحماية، حتى فى إطار الصراعات، ولازالت شركة Unlever تمثل أكبر مستثمر فى الكونغو كينشاسا، رغم ظروف الحرب الأهلية(٥٤).

وترتبط انجلترا بعلاقات وثيقة مع نيجيريا فى سيراليون، حيث تحظى قوات الإيكوموج التى تقودها نيجيريا هناك بدعم بريطانى، كما أن علاقاتها مع جنوب أفريقيا تعتبر جيدة، لكن بريتوريا ترغب فى أن تدعم بريطانيا قضايا التجارة والاستثمار مع دول الاتحاد الأوروبى، فى حين ترغب بريطانيا أن تلعب بريتوريا دوراً أكبر فى السيطرة على الأمن بالمنطقة من خلال "السادك".

وفيما يتعلق بالصراع فى الكونغو تدعم بريطانيا كلاً من موسيفينى وكاجامى ضد نظام كابيلا، وهو ما يعرضها للحرج. وهكذا، فإن السياسة البريطانية لحكومة العمل الحالية تقف وراء المصالح التجارية لها فى أفريقيا، وبالذات فى سيراليون ونيجيريا وجنوب أفريقيا والكونغو الديمقراطى(٥٥).

ميادين العلاقات الرئيسية بين دول الاتحاد الأوروبى وأفريقيا:

أ- ميدان العلاقات الاقتصادية:

تمثل دول الاتحاد الأوروبى الشريك التجارى الأكبر للدول الأفريقية حيث بلغت نسبة صادرات دول أفريقيا جنوب الصحراء لدول الاتحاد (١٩٩٧) حوالى ٣٣,٥٪ من إجمالى صادراتها، بينما توجهت نسبة ١٨,١٪ إلى الولايات المتحدة فى نفس العام، ونحو ١٣,٣٪ لليابان، ولمزيد من التفصيلات (انظر الجدول رقم ٣).

وقد كان للقارة الأفريقية فى الأسواق الأوروبية نصيبا يعتد به، فقد كانت أوروبا الغربية تشترى فى السبعينيات نحو ٥٠٪ من صادرات القارة، وتزودها بنحو ٦٠٪ من وارداتها. لكن فى منتصف التسعينيات، لم تعد القارة بقادرة – رغم التسهيلات الممنوحة لها فى إطار لومى، لم تعد قادرة على الاحتفاظ بنصيبها فى أسواق الاتحاد الأوروبى، ناهيك عن زيادته(٥٦).

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبى ذاته، فقد بلغت صادرات

Edmond Kinam Kouassi & John White, "The Impact of Reduced European Security = Roles on African Relations", in : I. William Zartman (ed.), Europe and Africa ..., op.cit., pp. 27-40.

٥٣- وحول منظمة الكومنولث البريطانية، انظر:

C.M. Rogerson, "British Aid to Southern Africa: The Role of the Commonwealth Development Corporation", Africa Insight, Vol. 23, No. 4, 1993, pp. 209-217.

54- African Confidential, Vol. 40, No. 9, 30 April 1999.

55- Idem.

56- Gorm Rye Olsen, "Western Europe's Relations with Africa Since the End of the Cold War", The Journal of Modern African Studies, Vol. 35, No. 2, 1997, pp. 299-300.

دوله للقارة الأفريقية عام ١٩٩٧ (بدون مصر وليبيا) حوالى ٥٠,٨ مليار دولار، بينما بلغت وارداته نحو ٧٠,٥ مليار فى نفس العام، وكان أهم الشركاء الأفارقة مع دول الاتحاد الأوروبى عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨، هم على التوالى، جنوب أفريقيا، المغرب، تونس، مصر، تليها نيجيريا، ثم غانا .. إلخ (انظر الجدول رقم ٤).

وفيما يتعلق بالمعونات، يلاحظ أن دول أوروبا الغربية تمثل نصف ما يصل أفريقيا من معونات، ويرجع هذا إلى أن دول الاتحاد الأوروبى تخصص برامج ثنائية للمعونات فى أفريقيا، هذا فضلاً عن أن الاتحاد الأوروبى نفسه (المفوضية الأوروبية) لها برامجها الخاصة بالمساعدات، ويتضح، من استعراض هذه البرامج فى منتصف التسعينيات، أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى، تليها المفوضية الأوروبية، ثم ألمانيا فانجلترا (انظر الجدول رقم ٥).

ب - الميدان السياسى والأمنى:

غنى عن البيان أن أفريقيا فى التسعينيات مرت بحالة من الفوضى السياسية وعدم الاستقرار الأمنى، الأمر الذى شكل تهديداً حقيقياً لدول كثيرة، وبقدر لم يسبق له مثيل من قبل. وفى ظل هذه الحالة غير المسبوقة، تطلعت القارة، شعوباً وحكومات لتعاون الدول المنتصرة فى الحرب الباردة، وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى، كى تتمكن من العمل سويا لاحتواء المشاكل السياسية والأمنية التى تفجرت فى السنوات الأخيرة، على أعتبار، أولاً، أن أفريقيا لا يشملها نظام للأمن الجماعى، ولا حلف عسكرى إقليمى، ومن ثم، فلا طاقة لها على مواجهة هذه الموجة العارمة من المشاكل والصراعات، وثانياً، أن الدول الغربية تتحمل جانباً كبيراً من المسئولية فى إزالة الآثار الجانبية لمرحلة التحول وسلبياتها. بيد أن التضامن الدولى مع أفريقيا فى هذه المرحلة الحرجة، كان ضئيلاً بوجه عام، ولا يناسب حجم المشكلات السياسية والأمنية التى خلفتها مرحلة التحول من عصر الحرب الباردة إلى المرحلة الجديدة.

والسؤال الذى يطرح نفسه: ماذا كانت مواقف دول الاتحاد الأوروبى من المشكلات السياسية والأمنية منذ التسعينيات؟ بعبارة أخرى: ما موقف دول الاتحاد الأوروبى من قضية الاصلاح السياسى الديمقراطية وحقوق الانسان؟، وكيف تعاون الطرف الأوروبى مع الأفريقى فى عملية تسوية الصراعات وتحقيق الأمن؟

قضايا الاصلاح السياسى (الديمقراطية وحقوق الانسان):

كانت أبرز القضايا والمشكلات السياسية فى أفريقيا فى التسعينيات هى قضايا ومشكلات التحول الديمقراطى، وتعزيز مفاهيم حقوق الانسان، سواء على مستوى الفكر أو الممارسة. لقد ارتفعت هذه القضايا فى أجندة الدول الغربية عموماً، تجاه القارة، لتحتل مرتبة الأولوية، بل أصبحت شرطا للحصول على المعونات أو التسهيلات المختلفة، وكان الاتحاد الأوروبى يطبق هذا الوضع، سواء ككيان جماعى أو كدول منفردة.

صحيح أن الأوروبيين، وغيرهم، لم يلتزموا فى غمار الحرب الباردة بأولوية التعامل مع النظم الملتزمة بالديمقراطية فى القارة، وكان جل اهتمامهم ينصب على تغليب الاعتبارات الاستراتيجية المؤثرة فى موازين القوى العسكرية بين الشرق والغرب آنذاك. لكن بعد انتهاء الحرب الباردة، وخروج السوفيت من القارة، أعيد ترتيب الأولويات فى ظل النظام الدولى الجديد، حيث أصبح الاصلاح السياسى (الديمقراطية وحقوق الانسان) أحد العوامل الهامة للاقتراب أو الابتعاد عن نظام دولة أفريقية ما، إن لم يكن العامل الوحيد فى كثير من الأحيان.

ففى فرنسا بدأ نقاش داخلى لمسألة المساعدات خاصة للنظم غير الديمقراطية مما دفع الرئيس الفرنسى السابق ميتران بأن يوضح لعدد من قادة أفريقيا أن فرنسا لن تلتزم مستقبلاً بمنح المساعدات للنظم السلطوية التى لا تقبل التحول للديمقراطية(٥٧)، وحددت انجلترا موقفها على نحو مشابه فى قمة الكومنولث (هارارى ١٩٩١)، حيث قال "جون ميجور" (أنه ينبغى أن نلحق بموجة التحول الديمقراطى وحقوق الانسان التى تنتشر فى معظم أنحاء العالم .. اليوم .. وإلا ستجرفنا"(٥٨). والجماعة الأوروبية، من جانبها، أعلنت فى ٢٨ نوفمبر ١٩٩١ أن الاصلاح السياسى بمعنى التحول الديمقراطى واحترام حقوق الانسان سوف يصبحان شرطين للحصول على المساعدات الأوروبية. ومنذ ذلك الحين، صار الاصلاح السياسى أو المشروطية السياسية، أحد البنود الهامة، سواء فى ماستريخت أو لومى المتجددة، وأكد هذا الاتجاه عزم الدول الأوروبية على تقديم قيمها وتقاليدها الليبرالية الغربية لأفريقيا خاصة بعد سقوط النظم الاشتراكية، كما أكد أيضاً على حرص دول أوروبا على ضمان قدر من التأييد الشعبى لمساعداتها بعد أن فقدت المساعدات مبررها السياسى والاستراتيجى بعد انتهاء الحرب الباردة، كما تشير المشروطية السياسية كذلك إلى حاجة الدول الأوروبية لايجاد مبرر أخلاقى لتقليص أو قطع معوناتها عند اللزوم(٥٩).

وأياً ما كان الجدل حول طبيعة المساعدات فى هذه

57- Gorm Rye Olsen, "Europe and the Promotion of Democracy in Post Cold War Africa, How Serious is Europe and for What Response?", African Affairs (1998), Vol. 97, pp. 343-344.

٥٨- د. محمود أبو العينين، "أفريقيا والتحولات الراهنة فى النظام الدولى"، فى م س ذ، ص ص ٢٨٥-٢٨٦.

59- Gorm Rye Olsen, "Europe and the Promotion of Democracy..", op.cit., p. 246.

جدول رقم (٣) اتجاهات الصادرات لدول أفريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٩٨ (بالنسبة المئوية)

الدولة	دول الاتحاد الأوروبى	الولايات المتحدة	اليابان	الدول الأفريقية	الدول الآسيوية	أخرى
دول غرب ووسط أفريقيا						
بنين	١٦,٩	٣,٢	٠,٦	١٢,٦	٢٧,٣	٣٩,٦
بوركينا فاسو	٣٠,٧	٠,٥	٢,١	٣٠,٨	٢٣,٢	١٢,٧
الكاميرون	٧٣	٠,٠٧	٠,٧	٨,٤	١٢,٠٤	٤,٧
جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٧,٥	٠,٥	٠,٣	١٠	٣,٥	٣٨,٢
تشاد	٤٥,٢	٢,٨	١,٦	٩,٧	٢٤,٣	١٦,٣
الكونغو (برازافيل)	٣٦,٢	٢٣,٨	٠,٤	١,٤	٢٩,٤	٨,٨
كوت ديفوار	٥٢,٤	٦,٧	٠,٣	٢٥,٤	٤,٧	١٠,٦
غينيا الاستوائية	٣٧,١	١٠,٣	١٥	١٠,٧	٢٦,٦	٠,٣
الجابون	١٢,٧	٦٨	٣,٢	١,٦	١١	٣,٤
غينيا بيساو	١٤,٤	٠,١	٠,٨	١,٦	٨٢,٢	٠,٩
مالى	٣١,٥	١,٤	١	٨,٥	٤٤,١	١٣,٤
النيجر	٤٦	٢٨,٨	٠,٢	٨,٨	٧,٨	٧,٥
السنغال	١٥,٣	٠,٢	٠,٣	٣٦,٣	٢٧,٨	١٩,٣
توجو	١٤,٧	٢,٤	صفر	٢٢,١	٣١,١	٢٩,٧
زامبيا	٨٦,١	١,٦	٤,٧	١	٤,٤	٢,٣
غانا	٤٩,١	٨,٤	٤,٤	١٧,٦	٨,٥	١١,٦
غينيا	٣٠	١٢,٤	٠,٤	٦,٧	٤,٨	٣٦,٦
ليبريا	٤٨	٠,٤	صفر	١,٣	٧,٣	٤٣
موريتانيا	٥٩,٩	٠,١	٢٤,٥	١٠,٩	١,٨	٢٨
نيجيريا	٢٩	٣٨,١	١,١	١٠,٥	١١,١	١٠,١
سيراليون	٦٩,٧	٨	٠,٩	٤	٠,٧	١٦,٧
شرق وجنوب القارة						
أنجولا	١٤,٦	٦٤,٩	٠,١	١,٥	١٥,٤	٣,٥
بتسوانا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
بوروندى	٤٨,٨	٠,٩	صفر	٢,٧	٠,٧	٤٦,٩
الكونغو الديمقراطية	٥٩,٥	٢١,٤	٣,٧	١٠,٢	٣,٤	١,٧
إريتريا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
أثيوبيا	٥٠,٨	١٢	١١,٢	٥,٨	٢,٥	١٧,٧
كينيا	٣٤,٥	٣	٠,٨	٤٠,٥	٩,٨	١١,٤
ليسوتو	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
مدغشقر	٦٩,١	٩,٦	٥,٨	٨	٣,٨	٣,٧
مالاوى	٢٧,٩	١١,٨	٤,٥	٢٥,١	٦,٣	٢٤,٤
موريشيوس	٧٤	١٤,٣	٠,٦	٥,٧	١,٨	٣,٦
موزمبيق	٣٥,٥	١٢	٨	٢٥,١	١٢	٧,٤

الدولة	دول الاتحاد الأوروبى	الولايات المتحدة	اليابان	الدول الافريقية	الدول الاسيوية	أخرى
ناميبيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
رواندا	٦٦,١	٣,٦	صفر	٤,٨	٨	١٧,٤
الصومال	١٣,٣	٠,١	صفر	١,٦	٢,١	٨٣
جنوب افريقيا	٢٨,٨	٥,٥	٤,٩	١٣,٨	١١,٧	٢٥,٢
السودان	٢٥,٣	٢,٣	٢,٤	٤,٢	١١,٦	١٤,١
تنزانيا	٣٣,١	٣,٦	٧,٥	١٦,٩	٢٨,٤	١٠,٥
أوغندا	٧١,٩	٦	٠,٧	٢,٢	٣,٣	١٥,٩
زامبيا	٢٣,١	٤,٤	١٠,٧	٢٠,٨	٢٨,٩	١٢,١
زيمبابوى	٢١,٨	٠,٢	٦,٧	٢٧,٧	٨,٩	٩,٦
افريقيا جنوب الصحراء	٢٣,٥	١٨,١	٣,٣	١٣,٣	١١,٦	٢٠,٢

Source: Daniel Cohen, Nicolai Kristensen and Doret Verner, Will the Euro Create a Bonanza for Africa? (Washington: The World Bank, Policy Research Working Paper, 225, November 1999, p. 9.

جدول رقم (٤)

صادرات الاتحاد الأوروبى ووارداته للدول الأفريقية عام ١٩٩٨ بالمليار دولار

الدولة	الصادرات	الواردات
أفريقيا	٥٠,٨٣٦	٥٠,٥٨٣
جنوب أفريقيا	١١,٥٧٢	١٠,٩٦
المغرب	٦,٦٣٥	٥,٨٥٠
تونس	٦,٣٠٤	٤,٥٧٦
مصر (*)	٧,٥٣٤	٢,٩١٦
نيجيريا	٣,١١٦	٣,٣٢٨
غانا	١,٣٤٧	١,١٣٥

(*) عن عام ١٩٩٧

Source: Direction of Trade Statistics Year Book 1999.

الحالات، وهل تعكس مصالح المانحين أولاً، أم احتياجات المنتفعين، حيث لا توجد قاعدة؟ لكن الأمر الذى نود إبرازه هنا، أن دول الاتحاد الأوروبى، فرادى أو ككيان واحد، قدموا مساعدات لعديد من الحالات ترتبط جميعها بتشجيع عمليات التحول الديمقراطى ودعم حقوق الانسان وتنمية المجتمع المدنى وتشجيع الحريات .. إلخ. ففى حالة جنوب أفريقيا، بلغت المساعدات الأوروبية لعام ١٩٩٢ وحده نحو ١٩٠ مليون إيكو، بينما كان المساعدات الأمريكية ٦٠ مليون فقط. وقد خصص الأوروبيون برنامجاً لجنوب أفريقيا، بعد اخراج نيلسون مانديلا عام ١٩٩٠، بتمويل قدره نحو ١١٠ مليون إيكو سنوياً، وبلغت المساعدات الاجمالية فى الفترة من ١٩٨٦ حتى إحداث التحول السياسى فى بريتوريا عام ١٩٩٤ نحو ٣٣٦ مليون دولار، وشارك نحو ٣٠٠ مراقب أوروبى فى الإشراف على الانتخابات الوطنية والإقليمية التى تمت فى أبريل ١٩٩٤. ويعكس هذا الوضع والاهتمام أهمية المصالح الأوروبية فى جنوب أفريقيا، كما يعكس فى نفس الوقت مساندة سياسية لعملية التحول الديمقراطى، والتزام أوروبى واضح.

وعلى العكس من ذلك، كان الموقف الأوروبى من كينيا هو الضغط عن طريق تخفيض المساعدات لدفع حكومة الرئيس أراب موى لإحداث اصلاحات سياسية وذلك فى قرار الجماعة الأوروبية فى ٢٨ نوفمبر ١٩٩١، حيث تم تقليص المساعدات من ٥١٦ مليون دولار، عام ١٩٩١ إلى ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٥. ورغم ما فى ذلك من "مثالية" إلا أن البعض قد يعزى هذا الموقف لأمور تتعلق بعدم وجود مصالح كبيرة يعتد بها، عكس الحال فى جنوب أفريقيا(٦٠).

وبالنسبة لدور الاتحاد الأوروبى فى دعم وتمويل جهود حقوق الانسان تكفى الاشارة إلى أن حجم التمويل المخصص لهذا الغرض خلال الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٧ قد بلغ ٢٥٢ مليون إيكو، لكل دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهندى أعضاء لومى. خص أفريقيا منها نحو ٢٢٠ مليون. ويبين الجدول التالى (رقم ٦) توزيع هذا المبلغ على عديد من البنود.

وهكذا، صارت حقوق الانسان أحد البنود الهامة فى العلاقات الدولية بين الدول الأفريقية والدول الأوروبية وعموماً، فإن قضايا حقوق الانسان ستحتل مستقبلا حيزا مهماً فى النقاش بين أوروبا وأفريقيا، خاصة حول تحديد المفاهيم، وما إذا كان ثمة خصوصية للإقليم الأفريقى ينبغى مراعاتها، على ضوء الميثاق الأفريقى لحقوق الانسان والشعوب مثلا. ولعل قضية إعدام كين سيراويزى ورفاقه فى نيجيريا وما لاقته من ردود فعل دولية مفاجئة ومبالغ فيها، حتى من قبل دول منظمة الكومنولث البريطانية ضد نيجيريا، هو ما يوحى باعتبار القضية أمراً يمس السلم والأمن الدوليين(٦١)، تلك القضية تعتبر سابقة، ويمكن أن تؤثر سلباً على بنيان العلاقات الأوروبية - الأفريقية.

التعاون الأوروبى الأفريقى فى المجال الأمنى:

منذ التسعينيات على الأقل، لم يتحقق توافق بين الأطراف الأفريقية والأطراف الأوروبية فيما يتعلق بآليات التعاون بين الجانبين فى المجال الأمنى وضبط الصراعات وحفظ السلام.

ولعله من نافلة القول، أن مسألة حل الصراعات وتعزيز قدرة أفريقيا فى مجال عمليات حفظ السلام، ظلت تحظى باهتمام ملحوظ طوال السنوات العشر الماضية، سواء على المستوى القارى، من جانب منظمة الوحدة الأفريقية، أو على المستوى الإقليمى الفرعى (دول الإيكواس، أو دول السادك وغيرها)(٦٢)، كما انتقل الاهتمام بالمسألة للولايات المتحدة، وكذلك لكل من فرنسا وانجلترا، من الجانب الأوروبى، وتمثل ذلك فى طرحهم لمبادرات من جانب واحد، ثم لمبادرة ثلاثية مشتركة طرحت بهذا الشأن عام ١٩٩٧.

وبوجه عام فقد تعارضت هذه الطروحات والمبادرات، سواء من حيث مناهجها، أو توفير إمكانيات تنفيذها، أو ملاءمتها للواقع الأفريقى، مما أدى الى تزايد مشاعر القلق من قبل قادة أفريقيا، وبصفة خاصة تجاه حقيقة نوايا الأطراف الدولية الأخرى، بما فيها الأطراف الأوروبية، الأمر الذى دفع منظمة الوحدة الأفريقية لمناقشة الموضوع وتحديد المعايير الرئيسية التى ينبغى على القوى الدولية أن تراعيها فى مبادراتها بهذا الخصوص فى المستقبل.

فعلى مستوى الجانب الأفريقى ، أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية "آلية منع وادارة وتسوية النزاعات فى أفريقيا" OAU Mechanism، وذلك فى مؤتمر القمة الأفريقى رقم ٢٩ الذى عقد بالقاهرة من ٢٨-٣٠ يونيو عام ١٩٩٣. كما تم استكمال بعض التفاصيل الإدارية والهيكلية والتمويلية فى الاجتماعات التالية لأجهزة الآلية الجديدة، وقد وضعت الدول الأفريقية عدة ضوابط على عمل الآلية واختصاصاتها فى مجالات حفظ السلام، كى لا تكون أداة للتدخل فى الشئون الداخلية لها، وهذا واضح من المبادىء الأربعة التى تسترشد بها الآلية فى عملها وهى، المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لها، واحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، وعدم انتهاك الحدود الموروثة.

60- Ibid., pp. 346-357.

٦١- جون قاى نوت يوه، أفريقيا والعالم فى القرن القادم (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ص ٧٥-٨١.

٦٢- لمزيد من التفاصيل حول الجهود الإقليمية الفرعية، انظر : د. محمود أبو العينين، الأمن الجماعى الإقليمى : المستويان القارى والإقليمى الفرعى (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة، نشرة المعهد رقم ٣٦، ١٩٩٤).

جدول رقم (٥)

المساعدات الأوروبية لأفريقيا جنوب أفريقيا (بالنسبة المئوية)

الدولة / السنة	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٥
كل التحويلات المالية	١٩,١٣	١٨,٩١٧	١٦,٦٦٣
التحويلات من أوروبا الغربية	١٠,٣٨١	٩,٤٤٦	٧,٧٩٩
النسبة المئوية لكل دولة منسوبة لنصيب أروبا الغربية	٥٤,٢	٤٩,٩	٤٦,٧
فرنسا	٢٩,٩	٣٣,١	٣٠,٥
المفوضية الأوروبية	٢٢,٩	٢١,٩	٢٠,٣
ألمانيا	١٢,٩	١٢,٩	١٤,١
انجلترا	٦,٣	٦,٦	٧,٣
إيطاليا	٥,٨	٤,١	٤,٤

Source: Garm Rge Olsen, "Western Europe" Relations with Africa Since the End of the Cold War the Journal of Modern Africana Studies vol. 35, No 2, 1997, p.300.

جدول رقم (٦)

نشاطات حقوق الإنسان التى يدعمها الاتحاد الأوروبى فى أفريقيا خلال الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٧ (بالمليون إيكو)

نوع النشاط / المنطقة	غرب أفريقيا	وسط أفريقيا	شرق أفريقيا	القرن الأفريقى	الجنوب الأفريقى	باقى أفريقيا
الانتخابات	١٤,٢٥	٣٨,٩٦	١٠,٣٢	٠,٢٠	٣٦,٢٢	٠,٨
حكم القانون	٢,١٥	–	٢٢,٥٤	١,٢٩	١٩,٣٤	٠,٦٨
الحكم الجيد	٠,١٩	٠,٥٢	–	–	١٩,٤٦	٠,١٢
تشجيع حقوق الانسان	١,٧٦	٠,٦٥	٣,٠٨	١,٧١	٣,١٦	٠,٥٢
حرية الصحافة	٠,٨٤	٠,٠٩	٠,٣٤	١,٥	١,٩٣	٠,٧١
الروابط المحلية	٠,٨٦	–	–	٠,٠٧	٢٠,٦٨	٤,٤٨
منع الصراعات	٠,٢٩	–	–	١,٠٣	٠,٥٦	٠,٣٦
الاجمالى	٢١,٢٥	٣٩,٨٧	٣٩,٨٧	٤,٩٢	١٢٠,٤٤	٦,٩٦
النسبة المئوية	٨,٤٪	١٥,٨٪	١٥,١٪	٢٪	٤٠,٨٪	٢,٨٪

Source: Francesca Moses, "The European approach", The Courier, No. 171, September - October 1998, p. 5.

ويتمثل الاختصاص الرئيسي للآلية في صنع السلام، بمعنى التركيز على تدابير التوقع والوقاية ومراقبة مناطق النزاعات وتجميع وتحليل المعلومات .. الخ، أما فيما يتعلق بحفظ السلام، فقد تحفظ الإعلان المنشىء للآلية على إطلاق يدها في عمليات التدخل لحفظ السلام، خاصة من حيث التكاليف الباهظة لمثل تلك العمليات أو ما أكد عليه الإسلام من ضرورة موافقة الأطراف المعنية، لذلك فإن الآلية يمكن أن تلعب دورها في مجال ارسال بعثات مراقبة واشراف مدني وعسكري محدودة، أو بالقيام بعمليات حفظ سلام بالتعاون مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتحت اشرافه.(٦٣)

وقد حاولت الدول الأفريقية من خلال المنظمة، دراسة إنشاء قوة أفريقية لحفظ السلام، خاصة على ضوء ضعف الآلية وتجربة مجموعات المراقبة العسكرية والمدنية التي أرسلتها في كل من بوروندي ورواندا. فقد أكد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال القمة رقم ٣٠ المنعقدة في تونس عام ١٩٩٤ على ضرورة قيام أفريقيا بتجهيز نفسها لمواجهة تدهور الاحتمالات وضرورة استعداد المنظمة والدول الأعضاء بتخصيص قوات من جيوشها وأجهزتها الأمنية لإمكانية استخدامها في عمليات مراقبة وحفظ سلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في المقام الأول، ومنظمة الوحدة الأفريقية في حالات استثنائية.

وعلى المستوى الإقليمي الفرعي تمكنت "الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" ECOWAS، التي تتكون من ١٦ دولة في غرب القارة، تمكنت من تبني ميثاق للدفاع المشترك عام ١٩٨٠، كما كونت قوات خاصة للمراقبة تابعة للإيكواس تسمى "الإيكوموج"، واستطاعت هذه القوات التدخل العسكري لفرض السلام في ليبيريا منذ عام ١٩٩٠، كما تدخلت في سيراليون في الفترة الأخيرة. والقوة المشار اليها تقودها نيجيريا، وتثبت بوجه عام قدرة الكيانات، والنظم الإقليمية الفرعية في أفريقيا على القيام بعمل جماعي في مجالات حفظ السلام وفرضه.(٦٤)

وقد نشطت دول الجماعة، منذ عام ١٩٩٧ لإقامة نظام اقليمي متكامل لحفظ السلام في غرب أفريقيا. وخاصة منذ اجتماع وزراء خارجية دول الإيكواس في لومي، ديسمبر ١٩٩٧، وكذلك القمة التي أعقبتها، حيث صدر بيان القمة مؤكدا دعم التعاون في مجالات منع النزاعات والإنذار المبكر وعمليات حفظ السلام، وتكليف وزراء الخارجية والدفاع والداخلية بمعاونة الأمانة التنفيذية للجماعة بدراسة وبحث مسائل الأمن والاستقرار.

المبادرة البريطانية :

أبدت بريطانيا قلقها إزاء كارثة النزاعات الأفريقية والحاجة الى تقديم المساعدة لتنمية القدرات الأفريقية لإدارة النزاعات، وذلك خلال زيارة رئيس الوزراء السابق جون ميجور لجنوب أفريقيا عام ١٩٩٤. وفي الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد وزير الدولة البريطاني السابق للشئون الخارجية والكومنولث على أهمية تقديم المساعدة لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية - تحت رعاية الأمم المتحدة - في مجال تسوية النزاعات وحفظ السلام.

وفي هذا السياق بدأت الحكومة البريطانية في اتخاذ بعض الخطوات لتنفيذ المبادرة، منها :

١- عقد بعض الدورات في كلية "كامبرلي" للأركان في مجال حفظ السلام، حضرها كبار العسكريين من مصر وغانا وكينيا وزيمبابوي.

٢- إقامة حلقتين دراسيتين في غانا (نوفمبر ١٩٩٤) ومصر (يناير ١٩٩٥) شارك فيها أعضاء من ١٦ دولة أفريقية، تم التركيز فيها على ضرورة إنشاء نظام للإنذار المبكر، واطار مؤسسي للدبلوماسية الوقائية وتنمية قدرات حفظ السلام في أفريقيا من خلال إنشاء قواعد وقوات ادارية تابعة للأمم المتحدة في أفريقيا وجذب الدعم الدولي الثنائي والمتعددة الأطراف لأنشطة منظمة الوحدة الأفريقية في مجال ادارة النزاعات، وضرورة القيام بعمليات التدريب بما في ذلك تدريب المدنيين والاستفادة من تجارب الدول في معالجة النزاعات.(٦٥)

المبادرة الفرنسية :

يتلخص الطرح الفرنسي في تشكيل قوة تدخل أفريقية عن طريق إنشاء قوة دائمة صغيرة تساهم فيها دول القارة على أن تكون التعبئة على أساس إقليمي فرعي وليس على أساس قاري وذلك لاستخدامها وقت الأزمات سواء للقيام بالدبلوماسية الوقائية أو الجوانب الإنسانية للمشاكل المثارة، أو التدخل في الأزمات.

والمشروع الفرنسي المعروف باسم "ريكامب Recamp" أي مشروع بناء قدرة أفريقية لحفظ السلام" يقوم على أساس إعداد وحدات عسكرية مدربة في الدول الأفريقية المتطوعة أو المساهمة بقوات وذلك لحشدها في شكل قوات حفظ سلام تحت قيادة مجلس الأمن وبتوجيه استراتيجي من ادارة عمليات حفظ السلام.

وقد قامت فرنسا بإجراء مناورة عسكرية للتدريب على مثل هذا النموذج المتصور وذلك في أحد أقاليم السنغال (فبراير ١٩٩٨) اشترك فيها نحو ٥٠٠ من العسكريين

٦٣- المرجع السابق، ص ص ٨٠-٨٤.
٦٤- المرجع السابق، ص ص ٥٢-٦٧.
٦٥- أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مذكرة حول "تطور عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية".

الفرنسيين إضافة لنحو ٣ آلاف من الأفارقة ينتمون إلى كل من السنغال مالى موريتانيا جزر رأس الأخضر غانا غينيا غينيا بيساو. كما قامت فرنسا بالمساهمة فى دعم قدرات حفظ السلام الأفريقية بتخصيص حوالى ٣٠٪ من ميزانية التعاون العسكرى مع أفريقيا لهذا الغرض وبالفعل تم تخصيص العتاد اللازم لكتيبة أفريقية لحفظ السلام فى السنغال استعدادا للقيام بأى نشاط طارىء فى غرب أفريقيا كما تم افتتاح مركز للتدريب على عمليات حفظ السلام بمنطقة "زامباكرو" فى كوت ديفوار".(٦٦)

المبادرة الأمريكية:

وفى مواجهة هذه المبادرات الأوروبية اهتمت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٦ بإنشاء قوة أفريقية لمواجهة الأزمات حيث اجتمع بعض المسئولين الأمريكيين مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وشرحوا المفهوم الأمريكي الجديد بخصوص استخدام أداة للمواجهة السريعة للأزمات فى أفريقيا يقوم على أساس استخدام قوة تدخل ذات نطاق محدود بهدف بناء قدرة ثابتة للقارة ولمنظمة الوحدة الأفريقية للتدخل السريع فى مناطق الأزمات بأفريقيا وتفادى حدوث حالات إنسانية قاسية.

وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي فى أكتوبر ١٩٩٦ بمقر المنظمة استعداد الولايات المتحدة لتوفير دعم معنوى لهذه المبادرة وتخصيص ٨ مليون دولار أمريكى (فورا) لمختلف أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية بما فيها دعم المركز الجديد لإدارة النزاعات الأفريقية كما أكد على الدور الأمريكى فى مساندة الأيكوموج فى غرب أفريقيا وكذا دورها فى مبادرة القرن الأفريقى.(٦٧)

المبادرة المشتركة (الفرنسية - البريطانية - الأمريكية):

إزاء هذه المبادرات المتعددة أبدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية رغبته فى إجراء مشاورات مع الأطراف الأفريقية والأطراف الدولية وخاصة الشركاء الآخرين بالاتحاد الأوروبى حول المبادرة الأمريكية.

وقد تمخضت هذه المشاورات عن طرح المبادرة المشتركة حول عملية حفظ السلام خلال اجتماع القمة الأفريقية فى هرارى فى يونيو ١٩٩٧ حيث رحبت الدول الأفريقية بالمبادرة باعتبارها خطوة إيجابية، لكنهم تحفظوا على بعض النقاط الهامة منها ضمانات الاستمرارية والمساندة وتحديد نوعية العمليات التى ستقوم بها القوة فى القارة والتمويل والدور المنوط بالقوى غير الأفريقية وضوابط ومعايير التدخل.. الخ.(٦٨)

وبوجه عام فقد أكد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية على المبادىء الواجب اتباعها لتنفيذ أية مبادرة تهدف لتعزيز قدرة أفريقيا فى مجال حفظ السلام وأهمها :

أ- الاعتراف بالدور الرئيسى لمجلس الأمن فى مجال حفظ السلام والأمن الدوليين.

ب - الاعتراف بدور منظمة الوحدة الأفريقية فى مجال حفظ السلام.

ولعل موقف الدول الأفريقية المرحب بالمبادرات الأوروبية والأمريكية، لكن المتحفظ فى نفس الوقت بشأن مستقبل أى تعاون عسكرى مع هذه البلاد له ما يبرره فى الخلفية التاريخية، فلو ترك الأمر للأوروبيين لأقاموا علاقات عسكرية مباشرة مع بلدان أفريقيا، مستعمراتهم السابقة وربما قسموها .إن ملاحظة جان بيير وزير التعاون الدولى الفرنسى فى الثمانينيات تستدعى التوقف خاصة حينما يقول "لم يتم ادراك الاستقلال الأفريقى على أنه انفصال تام ولكن على أنه يعنى إقامة شبكة معقدة من الروابط من كل نوع بين الدولة الأم Metropole وبين الدول الأفريقية. وفى مثل هذا النوع من الترتيبات لا مجال مطلقا لأى أطراف ثالثة".(٦٩)

مؤتمر القمة الأوروبى - الأفريقى بالقاهرة ومستقبل الشراكة الاستراتيجية :

ينعقد بالقاهرة (٣-٤ أبريل ٢٠٠٠) أول مؤتمر قمة أوروبى - أفريقى بمبادرة من دول الاتحاد الأوروبى بهدف بحث أسس الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، حيث سيجمع لأول مرة دول الاتحاد الأوروبى الخمسة عشر مع دول القارة الأفريقية الثلاث وخمسين، بما فيهم المملكة المغربية . ولعل هذا اللقاء فى حد ذاته ينطوى على بعض الدلالات والمضامين الهامة : أولها، أنه أول لقاء بين الأوروبيين والأفارقة على هذا المستوى من الشمول، ومن ثم فهو يشكل إطارا جديدا للعلاقات بين الجانبين يضاف الى الأطر القائمة بل ويحتويها. وثانيها، أن هذا الإطار الشامل رفيع المستوى يعنى أن زمن انفراد بعض الدول الأوروبية بالحركة والفعل على الساحة الأفريقية قد بدأ ينطوى وأن عصر العمل الجماعى من خلال العملاق الأوروبى قد حل وأصبح أمرا ملموسا وربما لا يعنى هذا نهاية لدور القوى الأوروبية كقوى منفردة بقدر ما يعنى أن تلك القوى باتت أقرب لأن تكون أدوات لتحقيق السياسة الأوروبية العامة ومصالح دول الاتحاد الأوروبى جميعها. وثالثها، إضافة الى

٦٦- المرجع السابق.
٦٧- المرجع السابق.
٦٨- المرجع السابق.
69- Edmond Kwan Kouassi & John White, "The Impact of Reduced European Security Roles on African Relations, in: op.cit., p. 27.

نظرة الأوروبيين لأنفسهم باعتبارهم أحق الأطراف الدولية بالارتباط بالقارة الأفريقية بحكم التاريخ الحديث والجغرافيا كذلك ، فإن ظروف النظام الدولى الجديد والمنافسة الشديدة التى خلقتها هذه الظروف وخاصة من قبل الولايات المتحدة وبعض القوى الأخرى بل حتى بعض القوى الإقليمية داخل أفريقيا، ستدفع الأوروبيين لتحمل مسئوليتهم التاريخية والأخلاقية تجاه القارة، كما أن مصالحهم الكبيرة نسبيا الآن ستجعلهم حريصين على العمل المشترك مع الأفارقة بل وضبطه وتقنينه. أما رابع هذه الدلالات والمضامين فيتمثل فى كون الحركة الأوروبية الأخيرة من خلال هذا الاطار الشامل ربما تشعل المنافسة داخل القارة الأفريقية على القطب الأمريكى ولا حاجة بنا للقول أن تلك مصلحة أفريقية إذا ما أجيد استخدامها بالذات على صعيد تحسين وضع أفريقيا فى النظام الدولى، وتحقيقا لبعض المطالب الأفريقية الهامة وخاصة مسألة الاستثناء من عملية التحرير الكامل للتجارة حتى تتأهل أفريقيا لهذا الوضع، وكذلك الإعفاء من قدر كبير من الديون الباهظة التى تكبل الاقتصاديات الأفريقية (وتبلغ حوالى ٩ ر٣١٩ مليار دولار عام ١٩٩٨). صحيح أن الاتحاد الأوروبى قد ألغى مبلغ ٥ ر٦ مليار دولار على الدول الأطراف فى لومى، غير أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات أكبر.

ثمة مسألة أخرى تحتاج الى تبصر واستيضاح وهى تتعلق بحدود المنافسة بين الأوروبيين والأمريكيين فى القارة الأفريقية .إذ لا ينبغى أن يكون لدينا أوهام حول صراع أمريكى - أوروبى فى أفريقيا ولا يجوز لنا أن نصل الى ذلك، فثمة قواعد تاريخية تحكم العلاقات الأمريكية - الأوروبية بشأن علاقاتهما مع المناطق الإقليمية فى كل من الأمريكتين وأفريقيا أهمها "مبدأ مونرو" التاريخى، كما سبق أن أشرنا. كما أن لدى كل من الطرفين آليات حديثة للتنسيق فى مثل هذه المواقف .وإذا حدث التنسيق المقصود هنا فسوف تتوقف قدرة الأفارقة على انتزاع مطالبهم من الأوروبيين وكذا الأمريكيين على علاقات القوة بين الطرفين.

إن تقدير الأمور بميزان دقيق أمر مطلوب فى كل الأحوال وعليه يتوقف نجاح الشراكة الجديدة خاصة إذا ما روعيت بعض الاعتبارات من كلا الجانبين، مثلا :

١- ألا يكون التعاون أو الشراكة الجديدة على حساب التضامن القارى بين دول القارة الأفريقية أو حتى على حساب التوازن السياسى والعسكرى بين الدول والأقاليم كما لا ينبغى أن يسمح له بالتأثير السلبى على المصالح الرئيسية لبعض الدول أو حقوقها التاريخية وعلاقاتها الخاصة.

٢- أن تقوم الشراكة على مبدأ توازن المصالح لا توازن القوى.

٣- أن تظل مبادىء منظمة الوحدة الأفريقية محل احترام وتقدير وخاصة مبدأ احترام السلامة الإقليمية للدول واحترام الحدود الموروثة والحفاظ على الاستقلال الوطنى.

٤- ضرورة وضع تصور مشترك لبعض المفاهيم الجديدة كالتدخل لأغراض إنسانية والحكم الجيد وحقوق الإنسان وصلتها بعمليات التدخل فضلا عن الموقف من الثقافات الوطنية واحترامها فى ظل العولمة.

٥- أن يكون هناك حوار حول كيفية التعاون فى المجالات الأمنية وحفظ السلام من خلال التنسيق بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وأخيرا فإن مؤتمر القمة الأوروبى - الأفريقى سوف ينجح فى بناء شراكة استراتيجية إذا تمخض عن آلية مستمرة تكفل الحوار المنتظم والمراجعة الدورية للمصالح المشتركة والقضايا محمل الاهتمام.